مجلس الأمن

السنة الخامسة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٧١٠

الخميس، ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دانغ/السيد فام	(فييت نام)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إستونيا	السيد أوفارت
	ألمانيا	السيد ليشارتز/السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيدة فان فليربرغ
	تونس	السيد البعتي
	الجمهورية الدومينيكية	السيدة موريسون غونساليس
	جنوب أفريقيا	السيدة موغاشوا
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيدة غيغين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	النيجر	السيد أوغي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كرافت

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2020/41)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ينضم السيد سلامة إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من برازافيل.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2020/41، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين من السيد سلامة والسيد ماتياس ليشارتس، الذي سيتكلم باسم رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد سلامة.

السيد سلامة (*تكلم بالإنكليزية*): من دواعي سروري أن أنضم إليكم من برازافيل حيث حضرت القمة الثامنة لرؤساء دول اللجنة رفيعة المستوى للاتحاد الأفريقي حول ليبيا والتي استضافها فخامة رئيس جمهورية الكونغو، ساسو نغيسو، حيث أكدت مجددا في مداخلتي على الشراكة القوية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في عملنا معا سعيا لتحقيق السلام والاستقرار في ليبيا.

أطلعكم الأمين العام في ٢١ كانون الثاني/يناير على مخرجات مؤتمر برلين والأهم من ذلك على الجهود الجماعية التي لا يزال يتعين علينا بذلها لحل النزاع الليبي بالطرق السلمية. وسأطلعكم بإيجاز على ما حدث منذ إحاطة الأمين العام. عندما بدأنا المشاورات التحضيرية لمؤتمر برلين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، في ذروة الحرب، لم يراودنا أدنى شك بأن هناك تحديات ستواجه المهمة التي أمامنا. وكنا نعلم أيضا أنه يتعين علينا أن نحشد كل الجهود للحيلولة دون انزلاق ليبيا في دوامة الفوضى والحرب الأهلية. وهنا أود أن أعرب عن امتناني للمستشارة ميركل وجمهورية ألمانيا الاتحادية على العمل معنا بلا كلل في الأشهر التي سبقت اجتماع القادة في ١٩ كانون الثاني/يناير.

في مؤتمر برلين، اتفق ممثلو البلدان المعنية والمنظمات الإقليمية، التي أذكى بعضها النزاع بشكل مباشر أو غير مباشر، على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لليبيا والالتزام بحظر التسليح الذي تفرضه الأمم المتحدة. ويتطرق البيان الختامي لمؤتمر برلين المكون من ٥٥ نقطة بشكل شامل إلى مجمل المسائل التي تشكل أساس المشكلة الليبية. ويدعم هذا البيان الخطة التنفيذية التفصيلية للبعثة والتي تشكل الأساس الذي سيقوم عليه عمل البعثة في الفترة المقبلة.

كان مؤتمر برلين جهدا جادا لمحاولة توحيد مجتمع دولي متنافر، وبعث الأمل لدى الشعب الليبي المنهك بأن المشاركين في القمة سيوفرون مظلة دولية تحميهم. إذ أن هذه المظلة سوف تتيح الفرصة لليبيين لاستعادة قدر من سيادتهم المسلوبة والتوحد لرسم خطاهم المستقبلية.

انعقدت القمة على خلفية الهدنة التي دعا إليها الرئيسان بوتين وأردوغان في ٨ كانون الثاني/يناير وقبلها طرفا النزاع. وعقب بدء الهدنة في ١٢ كانون الثاني/يناير، كان ثمة انخفاض مبدئي في مستوى العنف أعطى سكان طرابلس الكبرى مهلة هم بأمس الحاجة إليها ليلتقطوا أنفاسهم من معاناة الحرب.

لكن مع التطورات الأخيرة على أرض الواقع، يؤسفني أن أبلغكم أن هذه الهدنة لا تعدو إلا أن تكون هدنة اسمية. فقد ازداد تبادل الضربات المدفعية بشكل كبير في طرابلس في الأيام الأخيرة، مع ما رافق ذلك من زيادة في عدد الضحايا المدنيين بسبب القصف العشوائي. ومنذ ٦ كانون الثاني/يناير، تحققنا من سقوط ٢١ ضحية على الأقل – ١٨ قتيلا وثلاثة جرحى – جراء حوادث ذات صلة بالنزاع في طرابلس وما حولها. وفي اليومين الأخيرين وحدهما، لقي أربعة أطفال – جميعهم دون سن الثانية عشرة – حتفهم جراء القصف على منطقة الهضبة في طرابلس، حيث توفي طفلان في موقع الهجوم بينما توفي الآخران في العناية المركزة؛ آخرهم توفي بعد ظهر أمس.

ونشهد أيضا اقتتالا ضاريا خارج طرابلس. ففي ٢٦ كانون الثاني/يناير شن الجيش الوطني الليبي هجوما على قوات حكومة الوفاق الوطني في منطقة أبو غرين جنوب مصراتة، مما أدى إلى اشتباكات عنيفة أسفرت عن عشرات الضحايا في كلا الجانبين. ورافق هذه الاشتباكات ضربات بطائرات حربية نفذها الجيش الوطني الليبي وضربات بطائرات مسيرة نفذها الجانبان.

وبينما أتحدث إليكم الآن، لا تزال معركة أبو غرين مستمرة. وفي ٨ كانون الثاني/يناير قام الجيش الوطني الليبي بتوسيع منطقة حظر الطيران المعلنة من جانب واحد لتشمل مطار معيتيقة. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير زاد الجيش الوطني الليبي من توسيع نطاق منطقة الحظر الجوي جنوبا باتجاه غريان وترهونة وهدد بإسقاط أية طائرة عسكرية أو مدنية تقترب من مطار معيتيقة. ومنذ ذلك الوقت، تم قصف مطار معيتيقة ثلاث مرات، ما أسفر عن وقوع إصابات بين المدنيين وإلحاق أضرار مدنية بالمنشآت التابعة لهذا المطار المدني ووقف الحركة الجوية مؤقتا. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، قبل يومين، أفيد بأن القوات التابعة لحكومة الوفاق الوطني أسقطت طائرة مسيرة تابعة للجيش الوطني الليبي بالقرب من مصراتة. ومنذ ١٢ كانون الثاني/يناير سجلت البعثة أكثر من ١١٠ حالات خرق للهدنة حسبما أفادت التقارير.

كما يعتريني قلق عميق إزاء التعزيزات العسكرية التي يتلقاها الجانبان، مما ينذر بوقوع نزاع أوسع نطاقا يضر بالمنطقة برمتها. فقد تواصل تلقي الطرفين المتحاربين لعدد ضخم من المعدات المتقدمة والمقاتلين والمستشارين من جهات خارجية راعية، وذلك في انتهاك صارخ لحظر التسليح وكذلك للتعهدات التي قدمها ممثلو هذه البلدان في برلين. وقد عزز الجيش الوطني الليبي قواته على طول الخطوط الأمامية في طرابلس بالأسلحة والمعدات وعناصر المشاة بما في ذلك المقاتلين الأجانب. وفي الوقت ذاته كانت هناك زيادة ملحوظة في رحلات الشحن الجوي الثقيلة – عدة رحلات في اليوم – إلى مطار بنينا وقاعدة الخادم الجوية شرق ليبيا لتوصيل المعدات العسكرية إلى الجيش الوطني الليبي.

وبالأمس، كانت هناك ثلاثة قوارب في طرابلس ومصراتة لتوصيل أسلحة جديدة في الغرب. وهبطت رحلتان للشحن في قاعدة الخادم الجوية في الشرق.

وفي الوقت ذاته، تم نقل مقاتلين أجانب بالآلاف مؤيدين لحكومة الوفاق الوطني جوا إلى طرابلس ونشرهم في مواقع متقدمة إلى جانب القوات الليبية. وخلال هذه الفترة، قامت قوات حكومة الوفاق الوطني، بدعم من إحدى الجهات الخارجية المساندة، بنصب منظومات دفاع جوي متقدمة في جميع أنحاء المنطقة الغربية. وبعبارة صريحة، نظام هاوك المضاد للطائرات. ومؤخرا، في يوم الثلاثاء بالتحديد، لوحظ وجود أصول بحرية أجنبية، بما في ذلك سفن حربية، قبالة سواحل طرابلس، بالإضافة إلى عدد من سفن الشحن.

جميع هذه المناورات لإعادة تجهيز الطرفين تهدد بإشعال حريق جديد وأكثر خطورة، وتأتي في انتهاك لمؤتمر برلين نصا وروحا. وإنني أحث الأطراف والجهات الأجنبية الراعية التابعة لها على الكف عن هذا المسلك المتهور وتجديد التزامهم المعلن بالعمل على وقف إطلاق النار.

وكما أطلع الأمين العام المجلس في ٢١ كانون الثاني/يناير، تلقينا من الطرفين – في ١٩ كانون الثاني/يناير، في برلين – القائمة الكاملة بأسماء ممثليهما العسكريين الذين سيحضرون محادثات اللجنة العسكرية المشتركة في جنيف. تشكل هذه المحادثات ركيزة يقوم عليها المسار العسكري ويجب إطلاقها في أقرب وقت ممكن. وكنت آمل أن أتمكن من إحاطة المجلس اليوم من جنيف، وليس من برازافيل، مع بدء المحادثات يوم الثلاثاء. إن ممثلي حكومة الوفاق الوطني مستعدون للمشاركة، وقد التقيت بهم شخصيا في تونس يوم الاثنين لوضع إطار المحادثات المتوقعة. وحتى الآن، لم يتمكن وفد الجيش الوطني الليبي من تأكيد مشاركته، على الرغم من أن من المقرر أن أقابل اللواء حفتر في الرجمة في غضون يومين للضغط من أجل إرسال الفريق دون تأخير.

ومن الضروري أن تجتمع اللجنة العسكرية المشتركة تحت رعاية الأمم المتحدة لتحويل الهدنة – أو ما تبقى منها – إلى وقف لإطلاق النار ومناقشة طرائق إنشاء آلية رصد وقف إطلاق النار، وأنا أعلم أنها ذات أهمية كبيرة للمجلس. وستسعى اللجنة أيضا إلى التوصل إلى اتفاق بشأن الترتيبات الأمنية الطويلة الأجل، مع معالجة المظالم التي يعرب عنها الجانبان، مباشرة. ويعتبر الدعم الجماعي من جانب المجلس، ومشاركته في تلك العملية، أمرا حيويا. إن توطيد الهدنة أمر بالغ الأهمية لنجاح جهودنا الموازية لبدء المنتدى السياسي الليبي، وبالتالي تمكين الطرفين من مناقشة الترتيبات المؤسسية الانتقالية.

غير أن عملية اختيار المندوبين الليبيين في هذا المسعى لم تكتمل بعد. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، طلبت إلى رئيسي المجلس الأعلى للدولة ومجلس النواب أن يشرعا، على أساس كل دائرة من الدوائر الانتخابية الثلاث عشرة، في عملية لاختيار ممثلي المجلسين للمنتدى السياسي الليبي. وعرضت دعم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بما يكفل جعل العملية شاملة وشفافة ومنصفة وديمقراطية. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، أكمل المجلس الأعلى للدولة اختيار مندوبيه الثلاثة عشر. وقد أعاقت الانقسامات السياسية العميقة داخل مجلس النواب عملية اختيار مندوبيه في المنتدى السياسي الليبي. وبالأمس، بدأت عملية اختيار الوفود الـ ١٣ على أساس المقاطعات بدعم من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ويسرني أن أبلغكم بأنه مع وجود ممثلي البعثة كشهود على العملية، انتخبت ثلاث مقاطعات في مجلس النواب مندوبيها للمحادثات السياسية. وقد بعثت جهود الأمس إشارة إيجابية من البرلمان إلى الشعب الليبي ينبغي تشجيعها وتكرارها في المقاطعات العشر الأخرى. ولا تزال البعثة في حالة تأهب لمساعدة المقاطعات المتبقية في إنجاز العملية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، يقوم الخبراء الليبيون الذين يمثلون المؤسسات الوطنية الرئيسية، فضلا عن مختلف القطاعات الاقتصادية، بوضع اختصاصات لجنة الخبراء الاقتصادية الليبية، عقب اجتماعهم الأول في ٦ كانون الثاني/يناير. وقد وجهنا دعوات لحضور الاجتماع الاقتصادي الثاني، الذي سيعقد في ٩ شباط/فبراير في القاهرة، وتلقينا استجابة مفعمة بالحماس من المشاركين. وفي ٧ كانون الثاني/يناير، عقدت البعثة اجتماعا ثانيا للحوار الذي يجريه المسار الثاني بين فرعي المصرف المركزي الليبي لوضع خريطة طريق لتوحيدهما في نهاية المطاف. ولا يزال الانتهاء من المراجعة الدولية لحسابات فرعي المصرف المركزي الليبي أمرا بالغ الأهمية للشفافية وتهيئة الظروف للتوحيد في نهاية المطاف. ولئن أحرزنا تقدما كبيرا، ونأمل في أن نبدأ قريبا مراجعة الحسابات، إلا أن الأمر لم يخلُ من التحديات. وسنواصل

الاعتماد على الدعم القوي من مجلس الأمن من أجل المضي قدما في العملية.

وستبدأ لجنة المتابعة الدولية لمؤتمر برلين عملها في الأسابيع المقبلة بتشكيل أربعة أفرقة عاملة تركز على المسارات السياسية والعسكرية والاقتصادية، ومسارات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وستكفل تلك الآليات استمرار العمل المضني الذي يسبق مؤتمر برلين، ومحاسبة أولئك الذين يعرقلون العملية – سواء داخل ليبيا أو خارجها.

لقد أصبح الاقتصاد في ليبيا غير مستقر بشكل متزايد بسبب النزاع. ويؤدي التجزؤ المؤسسي وعدم القدرة على سن سياسة اقتصادية موحدة إلى تفاقم التحديات القائمة وإيجاد تحديات جديدة. وفي ١٨ يناير/كانون الثاني، أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط توقف صادرات النفط من الموانئ في شرق ليبيا بسبب القوة القاهرة، في أعقاب الاحتجاجات المحلية ضد الموانئ. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، وسعت المؤسسة الوطنية للنفط نطاق القوة القاهرة ليشمل جميع الموانئ البرية في أعقاب الضغوط التي مارستها القوات المتحالفة مع الجيش الوطني الليبي لوقف الإنتاج في حقول النفط في الشرارة وحمادة والفيل. وسيتم قريبا خفض إنتاج النفط إلى ٧٢ ألف برميل يوميا، وهو يأتي فقط من المواقع البحرية الليبية. ويسفر الحصار عن خسائر تبلغ نحو ٥٥ مليون دولار يوميا في الإيرادات الوطنية، وحتى اليوم، بلغت الإيرادات المتراكمة المفقودة نتيجة للحصار أكثر من ٦٢٢ مليون دولار. وتجب مقارنة الـ ٠٠٠ ٧٢ برميل في اليوم التي ذكرتها بالحالة قبل أسبوعين، عندما بلغ الإنتاج ١,٣ مليون برميل في اليوم.

وقد تجاوز الدين الوطني الليبي الآن ١٠٠ بليون دينار، وهو يزداد ارتفاعا. وتتكاثر النفقات على المرتبات مع ما تضيفه السلطات المتنافسة إلى المرتبات المتضخمة فعلا. ولا تزال الإعانات الحكومية، الخفية والجلية، على حد سواء، تتزايد مع تناقص جودة الخدمات. وتؤدي التخفيضات في التعريفات الجمركية والضرائب إلى تضييق قاعدة إيرادات ليبيا، مما يجعل البلد يعتمد اعتماداً كلياً على صادرات النفط – التي توقفت الآن – وعلى الرسوم على النقد الأجنبي. وتجد المصارف التجارية صعوبة متزايدة في العمل تحت إشراف مصرفين مركزيين متنافسين. وهناك الآن عدد من المصارف التجارية، ولا سيما في شرق البلد، إما غير قادرة على الوفاء بالمعاملات أو ستصل قريبا إلى هذه النقطة. وفي حين تواصل البعثة العمل من أجل إيجاد تدابير في منتصف الطريق لإبقاء الاقتصاد على حاله، فإن المعالجة الكاملة للحالة تتطلب حلا سياسيا يسمح بإجراء إصلاح اقتصادي ومؤسسي جوهري بشكل أكبر.

ولا تزال الحالة الإنسانية تثير بالغ القلق. وقد اضطر اكثر من ١٥٠ ألف شخص إلى مغادرة منازلهم في منطقة طرابلس منذ بدء الصراع في أبزيل الماضي. وحتى ٢٢ كانون الثاني/يناير، ظلت نحو ١٢٠ مدرسة في عين زارا وأبو سليم في طرابلس مغلقة بعد إعادة فتح عدد من المدارس عقب الهدنة، مما حرم ما لا يقل عن ٠٠٠ ٧٠ طفل من حقهم الإنساني الأساسي في التعليم. ولحقت أضرار بما مجموعه ٢٦ مرفقا صحيا بدرجات متفاوتة بسبب قربها من الاشتباكات، بما في ذلك إغلاق ١٢ مرفقا، في حين لا تزال أربعة مرافق أخرى معرضة لخطر الإغلاق.

وقد أعيد إلى ليبيا في الأسبوعين الأولين من عام ٢٠٢٠ ما لا يقل عن ٩٥٣ مهاجراً، من بينهم ١٣٦ امرأة و ٨٥ طفلاً. وقد أُنزل معظمهم في طرابلس واقتيدوا جميعاً إلى مراكز الاحتجاز، حيث يتعرضون بصورة رتيبة لانتهاكات وتجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان. وهؤلاء المهاجرون العائدون هم من بين أكثر من ٠٠٠ ١ شخص غادروا ليبيا بحراً منذ ١ كانون الثاني/يناير، ويعزى ذلك جزئياً إلى أعنف الاشتباكات التي شهدتها طرابلس منذ بدء الأعمال العدائية قبل تسعة أشهر. وتثير الزيادة في حالات المغادرة الجزع، نظرا لمحدودية قدرة البحث والإنقاذ

في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، أصدرت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقريرا مشتركا عن الغارة الجوية التي شُنت في ٢ تموز/يوليه على مركز الاحتجاز في تاجورة، ودعت اللجنة إلى المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي واتخاذ إجراءات عاجلة لمنع تكرار حادث مماثل. وتؤسفني الأنباء الأخيرة التي تفيد بأن المفوضية قد أوقفت أنشطتها في مرفق التجمع والمغادرة الذي أنشأته، لأنها لم تتمكن من ضمان السلامة بسبب التدريبات القريبة.

يساورني القلق إزاء التقارير الموثوقة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في سرت، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي على أيدي الجماعات المسلحة منذ أن استولى الجيش الوطني الليبي على المدينة في ٦ كانون الثاني/يناير. وثمة تقارير تفيد بإرغام أُسرٍ على الفرار، بعضها فرت بسبب انتمائها إلى حكومة الوفاق الوطني والبعض الآخر بسبب ارتباطها بعناصر من النظام السابق، أي نظام القذافي. تلقت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تقارير موثوقة عن إطلاق سراح مئات السجناء من أربع بلدات ومدن على الأقل تقع في غرب ليبيا، بما في ذلك مدينتي طرابلس والخُمس، بما يتناقض مع القانون الليبي من أجل القتال نيابة عن حكومة الوفاق الوطني مقابل وعد الحرية بعد انتهاء الصراع. كما تلقينا تقارير عن عمليات إعدام تمت بإجراءات موجزة وعمليات قتل انتقامية في طرابلس وفي ترهونة المجاورة لها، والتي تخضع لسيطرة القوات الموالية للجيش الوطني الليبي.

إن مصير العديد من الليبيين المختفين قسراً لا يزال مجهولاً. فقد اقتضت فترة تزيد عن نصف سنة على احتجاز سهام سرقيوه، عضو مجلس النواب، ليلا من منزلها في بنغازي. وأكرر أن السلطات في شرق ليبيا مسؤولة عن احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان وملزمة قانونا بإثبات مصير السيدة سرقيوه ومكان وجودها. وأرحب بالبيان المشترك الذي أصدرته عدة دول أعضاء في ١٧ كانون الثاني/يناير وأحض دولا أخرى لها تأثير على السلطات المعنية على المطالبة بالإفراج الفوري عنها، والإفراج عن جميع ضحايا الاختفاء القسري ومحاسبة المسؤولين عنها.

على النقيض من الضيق الذي اكتنف البعض من الطبقة السياسية الليبية، لم يقف العديد من الليبيين الآخرين مكتوفي الأيدي في وجه الاستخدام الواسع النطاق لخطاب الكراهية والخطاب المثير للانقسام الذي يستهدف تمزيق البلاد. أحيي نشطاء المجتمع المدني وشيوخ القبائل الذين رفعوا أصواتهم بشجاعة، لا سيما في الأيام القليلة الماضية، للإبقاء على الوئام الاجتماعي بين أبناء ليبيا. لقد أثلج صدري أن رأيت مجموعة من الناشطين الشباب في بنغازي تصدر دعوة بمناسبة رأس السنة لوقف الأعمال القتالية والعودة إلى المحادثات السياسية.

يحدوني وطيد الأمل في أن يغتنم المجلس والأطراف الليبية الزخم الذي تولد في ١٩ كانون الثاني/يناير في برلين – وهو زخم حقيقي – وهنا اليوم في برازافيل. ولا بد من إعطاء الليبيين بعض الأمل بأن المجتمع الدولي لم يتخل عنهم. ومن الجدير بالذكر أن تأييد المجلس لاستنتاجات برلين، وبالتحديد من خلال اتخاذ قرار يبعث بإشارة حاسمة ليس فقط إلى الليبيين، بل أيضا إلى المفسدين – المحليين والدوليين على حد سواء – إشارة تدل على الجدية التي ينظر بها المجتمع الدولي إلى هذه العملية.

ومع ذلك، يجب أن أكون صريحا أيضا في الإعراب عما يخالجني من شعور عميق بالاستياء وخيبة الأمل إزاء ما حدث منذ مؤتمر قمة برلين. وهناك جهات فاعلة عديمة الضمير داخل ليبيا وخارجها تلمح بسخرية إلى الجهود الرامية إلى تعزيز السلام، وتؤكد بإيمان مصطنع دعمها للأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، تواصل تلك الجهات تعزيز التزامها بالحل العسكري، مما يثير شبح الصراع على نطاق شامل وزيادة بؤس الشعب الليبي،

وزيادة أعداد اللاجئين، وخلق فراغ أمني، وزيادة الانقطاع عن العمل في حشد الطاقة على الصعيد العالمي. وكل ذلك يجري في تجاهل صارخ لسيادة ليبيا والحقوق الأساسية للشعب الليبي، وفي انتهاك صارخ للتوافق الدولي في الآراء والنظام الدولي القائم على القواعد. وآمل في الأيام المقبلة أن يتمكن المجلس من إظهار وحدته وصوته لوقف تفكك ليبيا العبثي. وهناك الكثير مما هو على المحك، بما في ذلك مصداقيتنا الجماعية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد سلامة على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد ليشارتس.

السيد ليشارتس (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للفقرة ٢٤ (هـ) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، يشرفني أن أبلغ مجلس الأمن عن عمل اللجنة المنشأة وفقا للقرار نفسه. ويشمل التقرير الفترة من ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ إلى ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، حيث عقدت اللجنة خلال هذه الفترة ثلاث جلسات مشاورات غير رسمية وقامت بعمل إضافي وفق إجراء الموافقة الصامتة.

أود أن أبدأ كلمتي بالقول بأن اللجنة في آخر مشاوراتها غير الرسمية، التي عقدتها في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، استمعت إلى عرض قدمه فريق الخبراء عن تقريره النهائي المقدم وفقا للقرار ٢٤٤١ (٢٠١٨). وبما أن التقرير متاح للعامة حيث يرد في الوثيقة S/2019/914، فلن ألخص استنتاجاته. وأعرب أعضاء اللجنة عن قلقهم إزاء عدم تنفيذ حظر الأسلحة، على نحو خاص، وعن انتهاكاته المبلغ عنها، فضلا عن شن الهجمات على المدنيين والأهداف المدنية، التي تشكل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي. وكرر أعضاء اللجنة تأييدهم لعمل الفريق وشجعوه على تقديم تقارير منتظمة عن حالات عدم الامتثال للقرارات ذات الصلة. وشدد أعضاء اللجنة أيضا على أهمية الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها الخبراء الموفدون في بعثات بموجب اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة لعام ١٩٤٦. وفي هذا الصدد، تواصل اللجنة متابعة قضية السيد منصف قرطاس، عضو فريق الخبراء. وأشار الرئيس إلى اعتزامه العمل على تنظيم زيارة للجنة إلى جميع المناطق المتفق عليها في ليبيا في أقرب وقت ممكن، رهنا بالترتيبات اللوجستية والأمنية، كما ورد في التقرير السنوي للجنة لعام ٢٠١٨ (انظر S/2018/1176).

من بين التوصيات الأربع التي وجهها فريق الخبراء إلى اللجنة، وافقت للجنة على النظر في توصيتين – إحداهما تتعلق بتجميد الأصول، والأخرى تتعلق باستكمال قائمة الجزاءات. وهناك توصية ثالثة تتعلق بإدراج أسماء الأفراد في القائمة لا تتطلب من اللجنة في هذه المرحلة سوى أن تحيط علما بها. والتوصيات التسع المتبقية موجهة إلى مجلس الأمن. ومنذ تقديم التقرير النهائي، تلقت اللجنة أيضا معلومات مستكملة خطية من فريق الخبراء بشأن موضوع الاتفاق الأمني الموقع بين ليبيا وتركيا، في سياق دور الفريق في رصد تنفيذ الحظر على الأسلحة.

عودة إلى أعمال اللجنة في الشهور السابقة، في ١٢ سبتمبر ٢٠١٩، وبناء على طلب ليبيا، تلقت اللجنة إحاطة من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمؤسسة الليبية للاستثمار، وهي كيان مدرج في القائمة. في المناقشة التفاعلية التي أعقبت ذلك، شدد أعضاء اللجنة على ضرورة الحفاظ على سلامة وقيمة الأصول الليبية المجمدة لصالح الشعب الليبي. وشددوا أيضا على أهمية التعاون بين المؤسسة الليبية للاستثمار وفريق الخبراء. ومنذ ذلك الحين، تلقت اللجنة أيضا، عن طريق ليبيا، رسالتين من المؤسسة الليبية للاستثمار بشأن المسائل المتعلقة بنطاق تجميد الأصول وتنفيذه. وقد أرسلت اللجنة ردا أوليا وستنظر في رد أشمل.

في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، تلقت اللجنة إحاطة إعلامية من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبيانا شفويا عن آخر المستجدات من فريق الخبراء، ركزّت فيها البعثة على تنفيذ

حظر الأسلحة والانتهاكات المبلغ عنها. وندد أعضاء اللجنة بمواصلة انتهاكات حظر الأسلحة وزيادة الخسائر في صفوف المدنيين، وشددوا على أن الهجمات على المدنيين والأهداف المدنية تشكل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي.

أنتقل الآن إلى الإعفاءات والطلبات المتعلقة بالإرشادات وتقارير التنفيذ. فيما يتعلق بحظر السفر، وافقت اللجنة على طلبي إعفاء، بالاستناد إلى الفقرة ١٦ (أ) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، قدمتهما على التوالي السيدة عائشة القذافي والسيدة صفية فركاش البرعصي. وبالنظر إلى حالتي عدم امتثال سابقتين تتعلقان بفردين آخرين مدرجين في القائمة، كلفت اللجنة فريق الخبراء بتحديث مذكرته للمساعدة على التنفيذ بشأن حظر السفر، حتى يتسنى لها تقديم توجيهات إضافية إلى الدول الأعضاء بشأن التنفيذ.

وبخصوص تجميد الأصول، لم تتخذ اللجنة أي قرار سلبي فيما يتعلق بإخطار مقدم من مملكة البحرين بموجب الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة ١٩ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، فيما يتعلق بالنفقات الأساسية للمؤسسة الليبية للاستثمار. وكانت اللجنة قد قدمت في السابق توجيهات إلى مملكة البحرين بشأن الحكم الصحيح المتعلق بالاستثناء الذي ينبغي تطبيقه. ووافقت اللجنة أيضا على طلب استثناء مقدم من سويسرا بموجب الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ١٩ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، فيما يتعلق بالنفقات الاستثنائية لمحفظة ليبيا أفريقيا للاستثمار. وقدمت اللجنة كذلك توجيهات إلى مالطة بشأن نطاق تدبير تجميد الأصول وتبادلت مراسلات إضافية مع المملكة العربية السعودية بشأن صفقة مالية تتعلق بالشركة الليبية للاستثمارات الخارجية، المشار إليها في قائمة اللجنة بأنها ”تُعرف أيضا باسم“ المؤسسة الليبية للاستثمار.

وفيما يتعلق بالحظر المفروض على الأسلحة، ردت اللجنة على طلب للحصول على توجيه بشأن نطاق الحظر من منظمة الصحة العالمية في ليبيا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت اللجنة تقريرا عن التنفيذ من البرتغال.

أخيرا، وفيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى منع الصادرات غير المشروعة من النفط، بما في ذلك النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة، تلقت اللجنة اسم المنسق الجديد الذي عينته الحكومة الليبية، عملا بالقرارات ٢١٤٦ (٢٠١٤) و ٢٢٧٨ (٢٠١٦) و ٢٣٦٢ (٢٠١٧). وبالإضافة إلى ذلك، تنظر اللجنة في مشروع مذكرة للمساعدة على التنفيذ أعدها فريق الخبراء بشأن هذه التدابير من أجل مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذها على النحو السليم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد ليتشارتس على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، السيد غسان سلامة، على إحاطته وعلى الجهود المستمرة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا للتوسط من أجل إنهاء النزاع في ليبيا. وأود أن أؤكد للممثل الخاص سلامة دعم المملكة المتحدة الكامل والثابت وتقديرها لجهوده الدؤوبة في هذا الصدد. وأود أيضا أن أشكر ألمانيا على استضافة مؤتمر برلين وعلى كل ما تبذله من جهود للجمع بين الزعماء الدوليين من أجل تهيئة بيئة مواتية لوقف إطلاق النار واستئناف العملية السياسية.

اسمحوا لي أن أبدأ بياني بالحديث عن برلين. إننا نرحب بصفة خاصة بوثيقة الاستنتاجات المتفق عليها في برلين، والتي تتضمن التزاما من الجميع بالامتناع عن التدخل في النزاع أو في الشؤون الداخلية لليبيا. ومن الضروري التقيد بهذه الالتزامات. فلم يمر سوى ١١ يوما على انعقاد مؤتمر برلين، ولكن يتضح من

إحاطة الممثل الخاص سلامة أن الشعب الليبي في خطر جسيم وأن الحالة أصبحت أكثر هشاشة وخطورة. وتقف ليبيا على حافة الكارثة، ويساورنا قلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات لحظر الأسلحة في الأيام الأخيرة. ويقع على عاتق الدول الأعضاء التزامات بالتقيد بحظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن.

ويساورنا قلق بالغ أيضا إزاء التقارير التي تفيد بتزايد القتال في الأيام الأخيرة، مما يؤكد الطابع الملح لعقد اجتماع اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥، الذي دعت إليه بعثة الأمم المتحدة للاتفاق على وقف دائم لإطلاق النار. ومن الضروري أن يلتزم الجانبان بالمشاركة في هذه المحادثات دون إبطاء. ونؤيد أيضا مساعي البعثة الرامية إلى عقد المنتدى السياسي وإلى إنشاء لجنة الخبراء الاقتصادية الليبية. وستتيح كلتا المبادرتين فرصا لمعالجة المسائل السياسية والاقتصادية التي تكمن في صميم النزاع. وندين إغلاق موانئ تصدير النفط في شرق ليبيا، مما أدى إلى إعلان المؤسسة الوطنية للنفط عن حالة القوة القاهرة. ولن تؤدي خسارة عائدات النفط المترتبة على ذلك إلا إلى زيادة معاناة الليبيين.

يؤكد تقرير الأمين العام (S/2020/41) تدهور حالة حقوق الإنسان في ليبيا. وأود، في هذه المرحلة، أن أكرر دعوة الممثل الخاص سلامة إلى توضيح مكان وجود سهام سرقيوة. ومما يثير الاستياء الشديد وقوع ما لا يقل عن ٥٠ هجوما على مرافق الرعاية الصحية والعاملين في مجال الرعاية الصحية وسيارات الإسعاف منذ نيسان/أبريل من العام الماضي. ويجب على جميع أطراف النزاع الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

لقد كان مؤتمر برلين خطوة حيوية في الجمع بين الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية. واتفقت تلك الجهات على دعم العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة وتعهدت باحترام حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة. ومع ذلك، وكما أبرز الممثل الخاص سلامة للتو، فإن الحالة على أرض الواقع تبعث على القلق البالغ. والمخاطر في ليبيا كبيرة. ومن المهم بشكل حيوي أن يُظهر المجتمع الدولي والمجلس الوحدة وأن يُولدا زخما لدعم بعثة الأمم المتحدة والعملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة. فلا يوجد حل بديل. وينبغي أن نبعث برسالة واضحة

السيدة كرافت (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد غسان سلامة، على استعراضه لآخر المستجدات بشأن الحالة المثيرة للقلق بشكل متزايد في ليبيا.

قبل أقل من أسبوعين، اجتمع الزعماء الدوليون في برلين، حيث دعوا إلى وقف دائم لإطلاق النار والتزموا بوضوح بدعم الرصد الفعال من قبل الأمم المتحدة عند التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وبرفض التدخل الأجنبي المُسمم في ليبيا. وتتطلع الولايات المتحدة إلى تقيد المشاركين في مؤتمر برلين بالالتزامات التي قطعوها بالحفاظ على الهدنة ودعم استئناف المفاوضات بقيادة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ومما يؤسف له أن وعد مؤتمر برلين يتعرض بالفعل للتهديد.

وخلال جلسة الإحاطة اليوم، علمنا بوقوع انتهاكات صارخة أخرى لحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة، بما في ذلك نشر مقاتلين أجانب ومرتزقة وتسليم دول أعضاء لأسلحة وذخائر ونظم متقدمة للطرفين. ومن بين المنتهكين – ولا بد لي من التشديد على ذلك – عدة بلدان شاركت في مؤتمر برلين. لقد آن الأوان منذ وقت طويل لأن يواجه أولئك الذين ينتهكون قرارات مجلس الأمن القائمة، بما في ذلك حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على ليبيا، عواقب حقيقية. وتُفاقم هذه الانتهاكات الفظيعة الوضع المضطرب أصلاً في ليبيا، مما يزيد من حدة الآلام والمصاعب التي يواجهها الليبيون العاديون يومياً. ويجب أن تتوقف.

وننضم إلى الأمم المتحدة في دعوة البلدان إلى الوفاء بالتزاماتها المقطوعة في برلين ونطالب الدول الأعضاء بالامتثال لالتزاماتها بتنفيذ حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة. ويستلزم ذلك وقفا فوريا ودائما لجميع عمليات نشر الأفراد والمقاتلين والمعدات العسكرية في ليبيا. كما ندعو الطرفين الليبيين إلى احترام الهدنة الهشة التي احترماها خلال الأسابيع القليلة الماضية. وستكون المشاركة في محادثات ٥+٥ التي تعتزم بعثة الأمم المتحدة عقدها بمثابة مؤشر هام على مدى تفاني كل جانب في التوصل إلى حل يتفادى إراقة مزيد من الدماء بلا داع. ويتعين على كلا الطرفين الالتزام بالمشاركة.

وبينما يمثل العمل من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار خطوة حاسمة، فإنه ينبغي ألا يكون الهدف النهائي. فلا يمكننا أن نصرف انتباهنا عن ليبيا مع بدء مناقشات ٥+٥. ويجب أن يوفر أي وقف لإطلاق النار مجالاً لإجراء مناقشات جادة وملموسة بين الليبيين حول كيفية حل القضايا التي أشعلت فتيل النزاع. ومن بين هذه المهام الصعبة تفكيك الميليشيات المتطرفة وبناء الاقتصاد الليبي على أساس راسخ من الشفافية وسيادة القانون بما يعود بالنفع على جميع الليبيين، فضلا عن بذل جهود لمنع الجماعات أو المخربين من اختطاف العملية السياسية.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، فإننا نواصل حث جميع الأطراف على المشاركة في الحوار السياسي بين الليبيين الذي تعتزم البعثة عقده وعلى الانتهاء من التمثيل بضم القيادات النسائية والشبابية في أقرب وقت ممكن. وسيتطلب إيجاد حل سياسي للنزاع عملية شاملة للجميع يقودها الليبيون ويمسكون بزمامها.

وفي ضوء التطورات الأخيرة، نكرر في هذا السياق أنه لا ينبغي السماح لأي جماعة باختطاف الإنتاج الوطني الليبي من النفط. فالشعب الليبي هو الذي يعاني عندما تنهار إيرادات البلد. وتسبب توقف إنتاج النفط الليبي بالفعل في نقص في الكهرباء والمياه. ومن المرجح أن يتبع ذلك قريباً نقص في الوقود وزيت الطهي. ويجب إنهاء التدابير الحالية التي تسببت في توقف إنتاج ليبيا من النفط. وعلاوة على ذلك، يجب وضع حد للمخاطر التي تهدد حياة المدنيين وحركة الطيران ويجب السماح للنازحين بالعودة الطوعية وبأمان إلى ديارهم بطريقة مستدامة وكريمة. ومن غير المقبول عدم تمكنهم من القيام بذلك حتى الآن. وهناك حاجة ملحة لإعادة تأكيد الهدنة المتفق عليها في برلين وتحويلها إلى وقف دائم لإطلاق النار تحت إشراف الأمم المتحدة. وينبغي أن نكون جميعًا قادرين على الاتفاق بشأن تلك النقاط.

وكما أكدت أطراف مؤتمر برلين، يستحق أبناء الشعب الليبي تقرير مستقبلهم دون تدخل أجنبي مُسمم. والمجلس مسؤول عن تمكين بعثة الأمم المتحدة والممثل الخاص سلامة من مساعدتهم على القيام بذلك. وولاية المجلس تقتضي منه القيام بذلك أيضا.

السيدة غيغين (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد غسان سلامة، على إحاطته وجهوده الدؤوبة الرامية لإيجاد حل سياسي للأزمة الليبية. وأود أن أؤكد مجددا دعم فرنسا الكامل للسيد سلامة. ونحن نؤيد جهوده وجهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والأمين العام.

سمح مؤتمر برلين الدولي بشأن ليبيا، الذي شارك فيه رئيس الجمهورية الفرنسية السيد إيمانويل ماكرون، بتعزيز توافق الآراء الدولي الضروري لحل الأزمة. ويجب احترام الالتزامات التي تعهدت بها الأطراف الدولية الفاعلة خلال ذلك المؤتمر ويتعين أن يتبعها اتخاذ إجراءات. ويجب احترام حظر الأسلحة. ونشجب حقيقة تسجيل بعثة الأمم المتحدة لأكثر من ٥٠ انتهاكًا في الأسبوع الماضي. فالتدخل الأجنبي والدعم العسكري يغذيان الصراع ويجب أن يتوقفا. وأشير بشكل خاص إلى تركيا، كما أكد رئيس الجمهورية الفرنسية أمس. ويجب أن نتجنب استخدام القوة العسكرية والحروب بالوكالة.

ونحن قلقون بشكل خاص إزاء الوجود المتزايد للمقاتلين السوريين والأجانب، الذين يستمرون في التدفق على ليبيا في انتهاك صارخ للالتزامات التي تم التعهد بها في ١٩ كانون الثاني/يناير في برلين. وتثير التطورات الأخيرة مخاوف من تصعيد النزاع الليبي على الصعيد الإقليمي وتهدد أمن منطقة المغرب العربي ومنطقة الساحل وأوروبا.

وتدعو فرنسا الأطراف الليبية إلى استئناف الحوار البناء بشأن القضايا الاقتصادية والنفطية في أقرب وقت ممكن من أجل السماح بالتوزيع العادل ودون عوائق لموارد النفط على نحو يصب في مصلحة جميع الليبيين. ومن المهم أن تشارك البلدان المجاورة لليبيا، علاوة على تلك الممثلة في مؤتمر برلين، مثل الجزائر ومصر، مشاركة كاملة في رصد وتنفيذ استنتاجات مؤتمر برلين. ونشير بشكل خاص إلى تونس والمغرب والنيجر وتشاد.

وبعد هدنة استمرت أسبوعين، أصبح تصاعد التوترات الميدانية مصدر قلق شديد ويجب أن يتوقف على الفور، كما يجب أن تتصرف الأطراف الليبية بمسؤولية. ويجب أن تتفق أولاً على وقف إطلاق نار موثوق ودائم. ولذلك، تتوقع فرنسا أن تجتمع الأطراف الليبية في إطار اللجنة العسكرية المشتركة ٥ + ٥ في أقرب وقت ممكن. وينبغي للجنة أيضًا تمكين الطرفين من الاتفاق بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، مثل تفكيك الميليشيات وتوحيد المؤسسات الأمنية الليبية.

وعلى نطاق أوسع، يجب على الأطراف الانخراط بحسن نية في حوار بناء على مختلف المسارات لمناقشة القضايا الأمنية والاقتصادية والسياسية. ويجب على الأطراف الليبية التوصل إلى حل سياسي يلبي تطلعات وتوقعات جميع الليبيين. ويجب أن يتم الحوار بشكل شامل للجميع وأن يؤدي إلى تشكيل حكومة تمثيلية وشاملة للجميع حقًا، تعمل لصالح جميع الليبيين لكي يتمكنوا من اختيار ممثليهم بحرية.

ويجب أن يتم استئناف الحوار بدعم من الاتحاد الأفريقي وجيران ليبيا، الذين لهم حق محدد ومشروع في دعم حل الأزمة الليبية. ونرحب بالمبادرة التي اتخذها الاتحاد الأفريقي لاستضافة اجتماع للمصالحة بين الليبيين والذي قد يُعقد في أديس أبابا في الربيع. وسيشكل الاجتماع إسهاما مهما في إنهاء الأزمة في ليبيا.

ومن أجل الحفاظ على الزخم الإيجابي لمؤتمر برلين ودعم استئناف العملية السياسية، يجب على أعضاء مجلس الأمن أن يوجهوا على نحو متضافر رسالة قوية إلى جميع الأطراف الفاعلة فيما يتعلق بليبيا. ولتحقيق هذه الغاية، يجب أن نؤيد بسرعة وحزم استنتاجات مؤتمر برلين من خلال اعتماد قرار قوي. ويجب أن يوفر هذا القرار دعما قويا لا لبس فيه للوساطة التي تقودها الأمم المتحدة في ليبيا. ويجب أن يكون هذا الدعم كبيراً وعمليًا، سواء تعلق الأمر برصد وقف إطلاق النار أو الامتثال لحظر الأسلحة، أو على نطاق أوسع، التنفيذ المتزامن للعناصر الستة التي جرى تناولها خلال مؤتمر برلين. وفي هذا الصدد، سنقوم، أولاً وقبل كل شيء، بتعزيز البعثة. ويجب على المجلس أن يتصرف وأن يتصرف بسرعة.

ويمكن لمجلس الأمن التعويل على التزام فرنسا وتعبئتها الكاملة في السعي لإيجاد حل للأزمة الليبية. وستواصل السلطات الفرنسية اتخاذ إجراءات بالتعاون مع شركائها الأوروبيين والاتحاد الأفريقي وجيران ليبيا، بدعم من الأمم المتحدة، من أجل تحقيق السلام والاستقرار في ليبيا.

السيدة موريسون غونساليس (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلمت بالإسبانية*): نود أن نبدأ بالإشادة بجهود الممثل الخاص سلامة في ضوء العمل المحفوف بالتحديات والجدير بالثناء الذي يقوم به هو وفريقه في الميدان لإنهاء الأزمة في ليبيا. كما نشكر ممثل ألمانيا على إحاطته عن عمل اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

كما نهنئ ألمانيا على تنظيم مؤتمر برلين الدولي بشأن ليبيا، والجزائر على استضافتها الاجتماع الوزاري لجيران ليبيا في الجزائر العاصمة، وجمهورية الكونغو على عقد اجتماع اليوم للجنة الرفيعة المستوى للاتحاد الأفريقي المعنية بليبيا في برازافيل، وكلها اجتماعات مهمة بشأن المستقبل والدور الذي يمكن أن تقوم به الأطراف الفاعلة الدولية، بما في ذلك المنظمات الإقليمية، لمساعدة الشعب الليبي في تحقيق السلام الدائم. ونرحب كذلك بالخطوات الملموسة التي اتخذها الطرفان لتعيين أعضاء في اللجنة العسكرية الليبية المشتركة، والتي نأمل أن تحقق نتائج خلال الأيام المقبلة في اجتماعات جنيف.

إننا نشعر بالقلق إزاء التقارير المتعلقة بالهجمات المستمرة، بما في ذلك على المدارس والمستشفيات والمطارات، وكذلك الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي الإنساني ولحظر الأسلحة في أعقاب الاستنتاجات المتفق عليها في مؤتمر برلين. وبناء على ذلك، ندعو جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة إلى الاستفادة من الزخم الذي تولد على المستوى الدولي ومن حسن النية التي أبداها ممثلو العديد من الدول الأعضاء في مفاوضاتهم خلال المنتديات الأخيرة من أجل التوصل إلى هدنة ووقف حقيقي لإطلاق النار.

ونُذكّر بأنه لا يوجد حل عسكري للصراع الليبي وأنه يجب الاتفاق على وقف إطلاق النار دون شروط مسبقة. ويجب ألا تستمر معاناة الشعب الليبي ولا يمكن أن يظل الليبيون يعانون جراء عجز أعضاء الأمم المتحدة عن الوفاء بالتزاماتهم تمشياً مع حظر الأسلحة والقانون الدولي. ويجب أن تركز جهود المجلس على إبطاء تصاعد الهجمات العشوائية، لا سيما الهجمات على الهياكل الأساسية المدنية، التي لا تؤدي إلا إلى تفاقم الحالة الإنسانية الهشة للغاية. ولذلك، من المهم أن ننقل رسالة واضحة عن وحدة المجلس في هذا الصدد.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء الاختفاء القسري للسيدة سهام سرقيوة، وهي عضو منتخب في مجلس النواب الليبي، منذ أكثر من ستة أشهر. ونشجع السلطات على بذل قصارى جهدها للتحقيق مع المسؤولين عن ذلك وتقديمهم إلى العدالة. فأي عمل عنيف ضد المرأة الناشطة في العمل السياسي يهدد بناء مؤسسات ديمقراطية قوية ورفاهية الشعب الليبي. وبالمثل، فإننا نعرب مرة أخرى عن استيائنا الشديد من الظروف السيئة السائدة في مراكز الاحتجاز، حيث يتم توثيق حالات سوء تغذية حاد وتعذيب وعنف جنسي وعمل قسري بصورة متكررة. ونحث الحكومة الليبية على وضع حد للاعتقالات التعسفية، ولا سيما للأطفال، والبحث عن بدائل تلبي المعايير الدولية الدنيا وتحفظ الكرامة الإنسانية.

ويشارك الشباب الليبي في التخفيف من آثار النزاع وبناء السلام وتحقيق التماسك الاجتماعي في مجتمعاته المحلية. ولذلك، نود أن نرحب بالمشروع المشترك لصندوق بناء السلام لدعم الشباب والمراهقين في سرت، وكذلك لتوفير التدريب على القيادة وحل النزاعات وإتاحة فرص للمشاركة في عمليات صنع القرار. ويجب أن تكون مقاليد العملية السياسية التي ستجلب السلام والأمن والاستقرار في أيدي الليبيين، وخاصة النساء والشباب، الذين يضطلعون بدور حاسم في الحوار من أجل إحلال السلام الدائم في جميع أنحاء ليبيا.

السيدة كنغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): تشكر سانت فنسنت وجزر غرينادين السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، على إحاطته الواقعية للغاية بشأن التطورات الأخيرة في ليبيا. ونشيد بجهوده الدؤوبة للتوصل إلى حل سلمي للنزاع الليبي، ونعرب عن دعمنا لبعثة الأمم المتحدة. وبالمثل، يود وفد بلدي أن يشكر الوزير المفوض ماتياس ليشارتس، الذي تكلم باسم رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، بشأن ليبيا، على إحاطته بشأن عمل اللجنة.

ما زال يساورنا قلق عميق إزاء صعوبة إيجاد حل للنزاع المستمر منذ تسع سنوات في ليبيا. وقد كان تركيزنا الأساسي،

ولا يزال وسيظل، ينصب على رفاه الشعب الليبي. ونظرا لطابع النزاع، يجب كذلك أخذ جميع البلدان المجاورة المتضررة – من بلدان الساحل إلى بعض البلدان في أوروبا – في الاعتبار، إذ أنها تواجه آثارا خطيرة جراء النزاع الجاري.

ولا تزال الحالة الإنسانية في ليبيا تتدهور والأمل يتضاءل في الوقت الذي ندلي فيه بهذا البيان. والحاجة الملحة إلى تخفيف حدة النزاع جلية بالفعل. وأتاح مؤتمر برلين الذي عقد الأسبوع الماضي فرصة لأعضاء المجتمع الدولي، ولا سيما مجموعة من البلدان المعنية، ليس لإرسال رسالة دعم واضحة للشعب الليبي فحسب، بل كذلك لإضافة زخم وإظهار الالتزام بكبح جماح العنف المستمر، ولا سيما الهجمات ضد السكان المدنيين.

وترحب سانت فنسنت وجزر غرينادين بجهود مؤتمر برلين الأخير. ونشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها القادة المعنيون للتوصل إلى توافق في الآراء ونشجع على إشراك جميع الجيران والأطراف المتضررة في العملية. ونعيد التأكيد على أهمية إجراء حوار يقوده الليبيون ويمسكون بزمامه، بما في ذلك تحت رعاية الأمم المتحدة.

كما نشيد بجميع جهود الحوار ونشجعها، بما في ذلك المحادثات التي جرت في موسكو والجزائر وتلك الجارية اليوم في جمهورية الكونغو. ونرحب بقرار طرفي النزاع تسمية ممثلين للجنة العسكرية المشتركة ٥+٥. فتعيين الممثلين يشكل علامة إيجابية على أن الطرفين على استعداد للمشاركة البناءة. ونحثهما على بدء المفاوضات بحسن نية من أجل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار.

وبناء على ذلك، يجب على جميع الدول الأعضاء في منظمتنا أن تتقيد تماما بحظر توريد الأسلحة وأن تنفذه، تمشيا مع القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) والقرارات اللاحقة ذات الصلة. فقد اتخذ مجلس الأمن نحو ١٩ قرارا بشأن الحالة في ليبيا منذ عام ٢٠١١، ولكننا على علم جميعا بالتقارير التي تشير إلى انتهاك حظر توريد الأسلحة مع الإفلات من العقاب. ولنكن واضحين جدا: لن تُحل الحالة في ليبيا ما لم تمتثل الدول الأعضاء المكلفة بمسؤولية التقيد بالقانون الدولي لالتزاماتها الدولية على النحو الواجب.

وتعيد سانت فنسنت وجزر غرينادين تأكيد موقفها المتمثل في أنه لا يمكن إيجاد حل عسكري للنزاع الليبي، ولن يكون هناك حل عسكري له. وندين بشدة أعمال العنف الجارية في طرابلس ونكرر دعوتنا إلى وقف دائم لإطلاق النار. ونحيط علما بالتقرير الجديد عن الغارات الجوية التي وقعت في ليبيا في تموز/يوليه ٢٠١٩ على مركز احتجاز تاجوراء ونؤيد توصياته.

أخيرا، فإن سانت فنسنت وجزر غرينادين تدرك الزخم الذي تولد في برلين. ومن الأمور المشجعة الاجتماع المقبل للجنة العسكرية المشتركة في جنيف، إلى جانب مبادرات الحوار، ولا سيما في إطار الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية. وسيكون عدم إحراز تقدم في تلك المنابر ضربا من الحماقة. ومع ذلك، فإننا نحث على إجراء مداولات متأنية وتقييم الحالة في ليبيا فيما نقرر الخطوات التالية، مع الإدراك الدائم لأن الشعب الليبي الذي يحتاج إلى مساعدتنا العاجلة في صميم هذه الأزمة.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية، شأني شأن الآخرين، أن أشكر السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، على إحاطته والسيد ماتياس ليشارتس، ممثل ألمانيا، على تقديم التقرير عن أعمال اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

إن ليبيا في مأزق حاليا. وتحظى الحالة على أرض الواقع باهتمام العالم بأسره. فالعالم يراقب كيف سيحل الليبيون قضاياهم وكيف سيصمد الاتفاق الدولي وما هي الخطوة التالية التي سيتخذها مجلس الأمن. ويشير تقرير السيد سلامة المثير للقلق (A/2020/41)، مرة أخرى، إلى الخسائر العديدة في صفوف المدنيين والأطفال الذين يقعون ضحايا للقصف في

طرابلس والتصعيد المستمر للنزاع والحالة الإنسانية الأليمة، والتي تشكل جميعها قصصا كئيبة من الميدان. ولا يمكن للمجلس أن يبقى صامتا. وما نفعله الآن، بوصفنا مجلس الأمن، سيتردد صداه في التاريخ. ولذلك، أود أن أركز على النقاط التالية:

أولا، تؤيد إندونيسيا جميع الجهود الدولية الرامية إلى إحلال سلام دائم في ليبيا. ونرحب بمؤتمر برلين، بوصفه عملية تكميلية لجهود الأمم المتحدة من أجل ليبيا. ونشيد بمبادئ بيان برلين وندعو المجتمع الدولي إلى دعم واحترام سيادة ليبيا وسلامتها الإقليمية؛ وبالقوانين والاتفاقات الدولية، بما في ذلك حظر توريد الأسلحة؛ وبالجهود المبذولة للعودة إلى العملية السياسية من أجل جميع الليبيين. ونرحب، في ذلك الصدد، بجهود الأمم المتحدة لتيسير الحوار المقبل بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة والفئات المعنية الأخرى في ليبيا. وقد أعرب الجميع، بما في ذلك إندونيسيا، عن الحاجة إلى إجراء هذا الحوار، وهو ما حظي بتوافق الآراء داخل المجلس. فالجميع يريدون أن يروا ليبيا تنعم بالسلام. غير أن تحقيق السلام ليس مسؤولية ليبيا وحدها ولكنه مسؤوليتنا جميعا وليس مسؤولية من كانوا في برلين من بيننا أو المجلس فحسب، بل المجتمع الدولي بأسره. ولذلك، فإننا نوسع نطاق دعوتنا إلى المجتمع الدولي بأسره لتقديم الدعم الكامل لإخواننا وأخواتنا الليبيين ولتجنب تفاقم الحالة.

ثانيا، يتعين علينا أن نركز على الشعب الليبي، ذات الشعب الذي من المفترض أن نحميه. ويساور إندونيسيا القلق إزاء استمرار الهجمات على المدنيين – بمن فيهم النساء والأطفال والمهاجرون – وضد مرافق الرعاية الصحية والمرافق المدنية في أعقاب الهدنة المبرمة في الأسبوع الماضي. ولا يزال قصف المناطق السكنية والهياكل الأساسية المدنية الحيوية مستمرا، بما في ذلك قصف مطار معيتيقة. وذلك يجب أن يتوقف.

وانطلاقا من نفس روح حماية الليبيين، نواصل التشديد على أنه ينبغي أن تحظى جميع الجهود الدولية بدعم ليبي وأن يتم المضي فيها قدما في عملية يقودها الليبيون ويمسكون بزمامها. كما نؤيد الجهود التي يبذلها الممثل الخاص سلامة وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في تيسير اتباع نهج متعدد المسارات، بما في ذلك لجنة ٥+٥ العسكرية المشتركة التي تشكل منتدى جيدا للنهوض بتدابير بناء الثقة بين الطرفين. وسيكون الحضور والمشاركة في محادثات جنيف مؤشرين على وجود أو عدم وجود نية في تحقيق السلام.

وعلينا كذلك أن نوفر فرصة لليبيين للاستفادة من مواردهم الطبيعية. ويساورنا القلق لأن الإغلاق المستمر للموانئ سيحرمهم من تلك الفوائد. وقد ألمح الممثل الخاص سلامة أيضا إلى هذه النقطة الهامة جدا.

ثالثا، إن دور الجيران والمنظمات الإقليمية هام جدا. فالنزاع في ليبيا يؤثر على جيرانها، من تدفق الأسلحة إلى تدفق المهاجرين، ويؤدي إلى حالة عدم استقرار في البلدان المجاورة والمنطقة. ولذلك، فإننا نكرر مرة أخرى التأكيد على ضرورة إشراك الدول المجاورة والمنظمات الإقليمية لأنها توفر منظورا فريدا للسلام. ونرحب بلجنة المتابعة الدولية لمؤتمر برلين ونأمل في أن تضم أصحاب المصلحة ذوي الصلة الذين لم يتمكنوا من الحضور إلى برلين.

وفي نهاية المطاف، يتعين علينا أن نتذكر واجباتنا الجماعية كمجلس أمن. فنحن هنا لإنقاذ الأرواح. وأنا أقول هذا مرارا وتكرارا لأنه جدول أعمالنا الوحيد. ولكي ننقذ الأرواح، فإن علينا اغتنام الفرصة السانحة – فالوقت يمر سريعا. وبعد عشرة أشهر من بدء النزاع الجديد، لم يتوصل المجلس بعد إلى نتيجة رسمية لمعالجته. غير أننا الآن بصدد فترة زخم لكنه سيختفي قريبا. وهذه فرصتنا.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد غسان سلامة، على إحاطته المفصلة بشأن تطورات الحالة العسكرية والسياسية في ليبيا. كما

نعرب عن الامتنان لممثل ألمانيا على إحاطته عن أعمال اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

يتضح من الإحاطة التي قدمها الممثل الخاص اليوم أن الحالة في ليبيا لا تزال متوترة للغاية. فعلى الرغم من الهدنة المعلنة، استمرت الأعمال العدائية بل تصاعدت. ونشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات لحظر توريد الأسلحة ونشدد على ضرورة وقف تأجيج النزاع من جانب الجهات الفاعلة الخارجية المتنافسة. إن الانتشار غير المشروع للأسلحة في ليبيا يزعزع استقرار الحالة الأمنية داخل البلد وفي منطقة الساحل والصحراء على حد سواء.

وذكر ممثل المملكة المتحدة أن ليبيا تقف على حافة الكارثة. وهي تقف بالفعل على حافة الكارثة، ولكن ذلك لم يبدأ في نيسان/أبريل ٢٠١٩، ولكن في عام ٢٠١١، عندما دُمرت الدولة الليبية. إن الأسباب الأصلية لأحداث اليوم هي أحداث عام ٢٠١١. ومنذ البداية، طالبنا ببذل جهود دولية وإقليمية للتركيز على توحيد ليبيا. وكان الهدف من مؤتمر برلين هو تحقيق الاستقرار عن طريق الجمع بين أصحاب المصلحة الخارجيين.

ومنذ البداية، شارك الاتحاد الروسي في الأعمال التحضيرية لمؤتمر برلين. وقد استرشدنا بالحاجة إلى دعم أي مبادرة للمساعدة على تيسير إنهاء الأزمة. فلنتذكر أننا شاركنا في الاجتماعات التي عقدت في باريس وباليرمو. كما ركزنا على جهود إضافية لا تهدف إلى تخفيف حدة التصعيد بشكل عام في ليبيا فحسب، بل أيضا إلى تمهيد الطريق لمؤتمر القمة في برلين. وقمنا مع تركيا بتنظيم اجتماع الأطراف الليبية في موسكو في ١٣ كانون الثاني/يناير. وكانت مبادرتنا تهدف إلى إقرار هدنة في ليبيا بغية تمكين الأطراف من إحياء الجهود المبذولة على المسار السياسي، وهي بمثابة إسهامنا في مؤتمر برلين.

وأثناء عملنا على وثائق مؤتمر برلين، استندنا إلى الفرضية الرئيسية المتمثلة في المبادئ المكرسة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وهي أن أبناء الشعب الليبي أنفسهم هم الذين ينبغي أن يتوصلوا إلى حل للنزاع ويحددوا مصير بلدهم. وروسيا ليس لديها ولم يكن لديها أي أهداف خفية بشأن ليبيا. إننا ندعم بروابطنا مع جميع أصحاب المصلحة ونعتز بها؛ ولا نساند أيا منهم. وقد أعربنا لهم عن دعمنا للتوصل إلى تسوية سياسية. وننصحهم باستمرار بضرورة التخلي عن السعي إلى السلطة بالوسائل العسكرية وأهمية توحيد جهود جميع الجهات الفاعلة الليبية الواعية من أجل استعادة كيان الدولة على وجه السرعة وإعادة بناء المؤسسات الوطنية.

ونعتبر البيان الختامي لمؤتمر برلين مصدرا لدعم الجهود التي يبذلها الممثل الخاص لتمهيد الطريق أمام الأطراف الليبية للعودة إلى طاولة المفاوضات بهدف الشروع في حوار دائم وشامل على الصعيد الوطني. ونكرر ما ذكرناه في برلين ووافق عليه أيضا جميع الحاضرين في هذه القاعة، وهو أن الحوار ينبغي أن يجري فيما بين أبناء الشعب الليبي أنفسهم. ويجب أن يكون حواراً يقوده الليبيون ويتولون زمامه. وكان الغرض من مؤتمر برلين هو تهيئة المناخ والإطار اللازمين بغية توجيه رسالة مباشرة إلى الأطراف الليبية. والمطلوب الآن هو الوضوح بشأن مواقف الأطراف الليبية فيما يتعلق بكل حكم من أحكام الوثائق الختامية للمؤتمر.

وقد استمعنا باهتمام إلى السيد سلامة ونعتزم مواصلة مناقشتنا معه من أجل توضيح تفاصيل خطته. ونؤيد تأييدا تاما جهود الممثل الخاص في هذا المسعى الصعب. ونحن على ثقة من أن اجتماعات اللجنة العسكرية المشتركة – المسماة محادثات ٥+٥ ستساعد على إيضاح هذه المسائل. ونعتقد أن المجلس ينبغي أن يدعم التدابير التي تساعد على تيسير استئناف المسار السياسي واعتماد مشاريع قرارات تؤدي إلى تسوية المنازعات فيما بين الأطراف الليبية.

وقد استخدم السيد سلامة في إحاطته كلمة ”المصداقية“. ونعتقد أن أي مشروع قرار يعتمده مجلس الأمن في المستقبل

يجب أن يكون ذا مصداقية. والواقع أن التسوية السياسية في ليبيا ينبغي ألا تكون ساحة للمنافسة الدولية، وينبغي ألا تصير كذلك. ونعتقد أن من المهم أن نأخذ في الاعتبار آراء ومصالح جيران ليبيا المباشرين، إذ أنهم يواجهون العواقب الفورية للأزمة التي طال أمدها. كما ينبغي النظر في آراء المنظمات الإقليمية. فجيران ليبيا بمقدورهم أداء دور بناء وقيّم في إحراز التقدم بغية التوصل إلى تسوية سلمية.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد غسان سلامة، ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا على إحاطتيهما. وأرحب بالممثل الدائم الجديد لليبيا، السفير السنّي، في هذه الجلسة.

تعاني ليبيا من نزاع مطول منذ تسع سنوات حتى الآن. وقد تسبب هذا النزاع، وهو صورة للاضطرابات المستمرة في غرب آسيا وشمال أفريقيا، في كارثة مدمرة للشعب الليبي وعرّض للخطر أمن واستقرار البلدان المجاورة ومنطقتي غرب آسيا وشمال أفريقيا قاطبة. وقد شكلت المشاكل غير المباشرة الناجمة عن الحالة الليبية، مثل انتشار الأسلحة واللاجئين والإرهاب، تحديات خطيرة للبلدان المجاورة والمنطقة، بل للعالم بأسره.

وتتابع الصين عن كثب التطورات في البلد وتقدر الإجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي مؤخرا، والتي أسهمت بصورة بناءة في تخفيف حدة الحالة في ليبيا. وقد عقد مؤخرا مؤتمر دولي بشأن المسألة الليبية في برلين، صدر في ختامه بلاغ، مما يدل على أهمية توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بين المشاركين في المؤتمر. وترحب الصين بهذه العملية. وسيتطلب تنفيذ نتائج المؤتمر بخطوات ملموسة بذل جهود متضافرة من جانب جميع الأطراف الليبية والبلدان المعنية في المنطقة والمجتمع الدولي قاطبة .

وفيما يتعلق بتأييد مجلس الأمن للوثيقة الختامية لمؤتمر برلين، فينبغي ألا نتصرف على وجه السرعة فحسب، بل أن نحاول أيضا مراعاة شواغل جميع الأطراف. وبذلك، نحتاج إلى الحفاظ على وحدة المجلس وبذل كل جهد ممكن لاعتماد مشروع قرار قابل للتنفيذ في أقرب وقت ممكن. واسمحوا لي أن أسهب في شرح النقاط الرئيسية الأربع التالية.

أولا، إن الأولوية الحالية هي تحقيق وقف مستمر لإطلاق النار. وينبغي لأطراف النزاع الليبي أن تتصرف استنادا إلى الرغبة في خدمة المصالح العامة لبلدها وشعبها وأن تسعى إلى وقف فوري لإطلاق النار بغية تخفيف حدة التوترات والعودة إلى مسار إيجاد حل من خلال الحوار والمشاورات السلمية. وينبغي للبلدان ذات النفوذ أن تؤدي دورا نشطا من خلال ممارسة نفوذها، ودفع الأطراف الليبية إلى حل خلافاتها، وتعزيز الثقة المتبادلة، وتقديم المساعدة البناءة في التوصل إلى وقف لإطلاق النار واستئناف الحوار السياسي. وتدعو الصين اللجنة العسكرية المشتركة إلى عقد محادثات ٥+٥ في أقرب وقت ممكن والسعي إلى إحراز التقدم.

ثانيا، ينبغي إيجاد أوجه التآزر على الصعيد العالمي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم سيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وأن يدعم الممثل الخاص سلامة وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في مساعيهما الحميدة وجهود الوساطة لديهما، وأن يظل ملتزما بالعملية السياسية التي يقودها الليبيون ويتولون زمامها في إطار الأمم المتحدة.

وبالنظر إلى أن الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية في وضع فريد يمكنهما من التوسط في النزاع بين الأطراف، ينبغي دعمهما في الاضطلاع بدورهما، وينبغي إيجاد أوجه التآزر بين جهودهما وجهود الأمم المتحدة. وبما أن المسألة الليبية ترتبط ارتباطا وثيقا بالحالة الإقليمية، فإن أي حل ينبغي أن يعالج الشواغل المشروعة لبلدان المنطقة. وفي هذا الصدد، فإن البلدان المعنية ينبغي أن تضطلع بدورها.

ثالثا، يجب بذل جهود دؤوبة لمكافحة الإرهاب. فيبدو أن الإرهاب داخل ليبيا وحولها قد تجدد في الآونة الأخيرة.

ولذلك يجب على المجتمع الدولي أن يظل متيقظا جدا فيما يتعلق بهذا الاتجاه، وأن يعزز التنسيق والتعاون ويعمل معا للتصدي للتحديات. ولا بد من مكافحة جميع أشكال الإرهاب في جميع أنحاء ليبيا ومنع حركة المقاتلين الإرهابيين الأجانب عبر الحدود. ويجب ألا نسمح أبدا لليبيا بأن تتحول إلى تربة خصبة للإرهاب.

رابعا، يجب استخدام الجزاءات على نحو سليم ويتسم بالفعالية. وموقف الصين الثابت هو أن الجزاءات وسيلة لتحقيق غاية، وليست غاية في حد ذاتها، وينبغي أن تخدم دائما التسوية السياسية للمسائل ذات الصلة. وفي ظل الظروف الراهنة، من المهم الإنفاذ الصارم لحظر الأسلحة المفروض على ليبيا والامتناع عن التدخل العسكري أو أي عمل آخر يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الصراع.

سنحتفل خلال عام ٢٠٢٠، بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة. غير أننا نشعر بالألم أن الشعب الليبي لا يزال يعيش معاناة رهيبة. ويجب على المجتمع الدولي أن يجدد الالتزام الثابت بتعددية الأطراف، ويجب أن يكون أعضاء المجلس متحدين للوفاء بولاية صون السلم والأمن الدوليين. وستواصل الصين، بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن، دعم وتيسير عملية التسوية السياسية الليبية، فضلا عن دعم سعي الشعب الليبي إلى تحقيق السلام والهدوء. وسوف نسهم في استعادة السلام والاستقرار في ليبيا.

السيدة فان فليربيرغ (بلجيكا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد غسان سلامة، على إحاطته اليوم. وتؤكد بلجيكا مرة أخرى التزامها المستمر بعودة السلام إلى ليبيا. وتؤيد بلجيكا بقوة جميع عناصر خطة الممثل الخاص، بما في ذلك الجوانب الاقتصادية والسياسية، التي تكمل وقف إطلاق النار.

وترحب بلجيكا أيضا بمخرجات عملية برلين، التي أيدها جميع المشاركين في مؤتمر قمة ١٩ كانون الثاني/يناير. وينبغي أن تعكس تصميمنا على دعم خطة الممثل الخاص سلامة للخروج من الأزمة في ليبيا، وهي أفضل طريقة لتجنب نشوب نزاع إقليمي والتوصل إلى حل سياسي من أجل الشعب الليبي بأسره.

وفي الأشهر الأخيرة، شجبنا بانتظام الانتهاكات الصارخة لحظر الأسلحة، ودعونا إلى وقف دائم لإطلاق النار. وتأمل بلجيكا الآن أن تتم أخيرا الاستجابة إلى دعوة مجلس الأمن المتكررة إلى عدم التدخل من جانب الجهات الفاعلة الخارجية وإلى الحوار بين الأطراف الليبية وإلى احترام حظر الأسلحة. وتقع على عاتق كل دولة مسؤولية ضمان عدم تحويل صادراتها من الأسلحة إلى وجهات غير مشروعة. ولن تتسنى كفالة الامتثال الكامل لحظر الأسلحة إلا بزيادة اليقظة من جانب الدول والتصميم على احترام التزاماتها.

كما أننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء المعلومات الواردة من الميدان. ويبدو أن المعدات العسكرية وتعزيزات المرتزقة الأجانب قد قدمت إلى كلا الجانبين، حتى بعد مؤتمر برلين. وحدثت أيضا زيادة في استخدام المدفعية الثقيلة، ولا سيما ضد الهياكل الأساسية المدنية وفي المناطق المجاورة مباشرة للمناطق المكتظة بالسكان. ومن شأن الوجود المتزايد للمعدات المتطورة بشكل متزايد والجهات الفاعلة العسكرية الأجنبية أن يزيد من حدة التصعيد. كما يساورنا قلق عميق إزاء إعاقة إنتاج النفط، التي ستكون لها عواقب وخيمة على اقتصاد البلد وعلى السكان ككل.

وندعو الأطراف الليبية، ولا سيما المشير خليفة حفتر، إلى دعم مخرجات برلين والمشاركة البناءة مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في الأعمال التحضيرية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى. إن عملية برلين، وهي المبادرة الوحيدة التي تتيح فرصة لإعادة السلام إلى ليبيا، يجب أن تحظى بتأييد إجماعي إذا أردنا الحيلولة دون حدوث تصعيد تترتب عليه عواقب إقليمية سلبية خطيرة. وآمل أيضا أن يؤدي اجتماع برلين إلى وضع

حد لتدخل بعض الدول في النزاع الليبي، بل وعلى العكس أن تستخدم تلك الدول الآن نفوذها لدى الأطراف الليبية بطريقة إيجابية،وأن تشجعها أخيرا على الالتزام بالتزاما راسخا ونهائيا بمسار الحوار. وعلى سبيل التذكير، تندد بلجيكا بمذكرتي التفاهم الموقعتين بين الحكومة الوطنية وتركيا – الأولى، لأنها تنتهك الحقوق الديمقراطية لدول أخرى، والثانية، لأنها تعزز النهج العسكري وتنطوي على خطر انتهاك حظر السلاح على نطاق واسع.

وأخيرا، فإن توطيد وقف إطلاق النار والطرائق العملية لتنفيذه أمر ملح. وفي هذا الصدد، ترحب بلجيكا بتعيين ممثلي كل طرف في محادثات اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ وتحثهم على عقد اجتماع مثمر. ونتطلع أيضا إلى الاستئناف المبكر للحوار السياسي المباشر بين الأطراف الليبية في المنتدى السياسي الذي اقترحه الممثل الخاص. ونرحب أيضا بمشاركة المنظمات الإقليمية في دعم تنفيذ بيان برلين.

ومرة أخرى، أود أن أؤكد من جديد أن مسؤولية حماية المدنيين، بمن فيهم أكثر الفئات ضعفا، تقع على عاتق جميع الأطراف. وفي هذا الصدد، أود أن أكرر التزام بلدي بكفالة عدم الإفلات من العقاب على ارتكاب أخطر الجرائم في ليبيا وتقديم الأطراف المسؤولة إلى العدالة في المحاكم الوطنية أو المحكمة الجنائية الدولية.

وفي الختام، أثني مرة أخرى على شجاعة وتصميم جميع أفراد البعثة والممثل الخاص سلامة.

السيدة موغاشوا (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيد غسان سلامة على إحاطته بشأن الحالة في ليبيا.

وتشيد جنوب أفريقيا بالأمين العام للأمم المتحدة وممثله الخاص، السيد سلامة، على جهودهما الدؤوبة للجمع بين جميع الأطراف الفاعلة الدولية في النزاع الليبي في مؤتمر برلين الذي عقد في ١٩ كانون الثاني/يناير، بهدف إيجاد حل دائم للأزمة الليبية. كما يشكر وفد بلدي السيد ماتياس ليشارتس، الذي تكلم باسم رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، على إحاطته بشأن عمل اللجنة.

إن الطبيعة المطولة للنزاع في ليبيا تتطلب من المجلس أن يكون صريحا بشأن أصله والأسباب التي جعلته يأخذ بعدا بالوكالة. لقد أدى تجزؤ سيطرة الدولة وأمنها إلى انتشار عدد كبير من الجماعات المسلحة التي تتنافس للسيطرة على البلد وموارده، مما أدى إلى واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في قارتنا، نظرا لآثار النزاع على المدنيين الليبيين والمهاجرين واللاجئين.

وتؤكد جنوب أفريقيا مجددا أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع في ليبيا. وينبغي لجميع الأطراف الليبية وقادة المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية الالتزام بالحوار السياسي والامتناع عن المواجهة العسكرية. ويجب على الأطراف أن تلتزم على وجه السرعة بوقف لإطلاق النار وأن تعمل صوب عملية سياسية يقودها ويملك زمامها الليبيون. وبالإضافة إلى ذلك، ندعو إلى وضع حد للتدخل الأجنبي في ليبيا. وأود أن أركز على ثلاث نقاط.

أولا، إن انعدام الأمن الذي تشهده منطقة الساحل اليوم هو نتيجة مباشرة لعدم الاستقرار في ليبيا. إن الأسلحة التي تتدفق على ليبيا تتدفق أيضا إلى أيدي الجماعات المسلحة العاملة في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد. وتُرى الآثار غير المباشرة اليوم في الجماعات المسلحة العاملة في النيجر وتشاد وموريتانيا ومالي وبوركينا فاسو. وقد شُرِّد أكثر من مليون شخص في البلدان المذكورة أعلاه نتيجة للتمرد الجهادي الذي ينتشر بسرعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وبينما نسعى إلى تحقيق هدف الاتحاد الأفريقي الطموح المتمثل في إسكات الأسلحة بحلول عام ٢٠٢٠، فإن انعدام

الأمن المستشري يشكل تهديدا لشرعية واستقرار حكومات المنطقة. والأسوأ من ذلك أن الموارد المحدودة يجري الآن تحويلها من برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية إلى البرامج المتصلة بالأمن، مما يسبب انتكاسات لما حققته المنطقة في مجال أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، تود جنوب أفريقيا أن تكرر البيان الذي أدلى به رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فقيه محمد، بأن مختلف التهديدات بالتدخل السياسي والعسكري في الشؤون الداخلية لليبيا تزيد من خطر حدوث مواجهة وتقوض المصالح الأساسية للشعب الليبي في تطلعاته إلى الحرية والسلام والديمقراطية والتنمية.

ثانيا، إن أثر النزاع على المهاجرين واللاجئين في ليبيا، بمن فيهم الموجودون في مراكز الاحتجاز، يستحق اهتماما مستمرا من المجلس. وتشعر جنوب أفريقيا بالقلق لأن الضربات الجوية ستهدفت حتى مخيمات اللاجئين ومراكز الاحتجاز، مما أسفر عن وقوع إصابات. وأشد ما يثيرالقلق هو الأثر الوخيم الذي أحدثه النزاع الذي طال أمده على المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال.

ثالثا، تشيد جنوب أفريقيا بجهود ألمانيا بوصفها البلد المضيف لمؤتمر برلين دعما لعملية الخطوات الثلاث التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وننوّه أيضا بخطة العمل التشغيلية للبعثة التي انبثقت عن عملية برلين. وندعو كذلك إلى مزيد من التعاون مع الاتحاد الأفريقي، لأن السلام والاستقرار الدائمين في ليبيا لا يمكن أن يأتيا إلا من حل سياسي شامل.

ونشدد على عملية تقودها ليبيا وتملك زمامها دون تدخل من جهات خارجية فاعلة. وفي هذا الصدد، تؤيد جنوب أفريقيا تأييدا تاما أهداف توحيد مؤسسات البلد، وإجراء انتخابات وطنية، وتعزيز أمن الشعب الليبي واستقراره وظروفه المعيشية، بما في ذلك توحيد القوات المسلحة الليبية ودمجها معا.

يشارك الاتحاد الأفريقي في الجهود الرامية إلى حل النزاع الليبي من خلال مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بليبيا التابعة له، والتي يرأسها رئيس جمهورية الكونغو، فضلا عن عمل المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي إلى ليبيا. تجتمع اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بليبيا التابعة للاتحاد الأفريقي اليوم في برازافيل لمواصلة النظر في مبادرات الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد.

أخيرا، تؤيد جنوب أفريقيا ملاحظة الأمين العام بأنه ينبغي التقيد الصارم بحظر توريد الأسلحة، وفقا للقرار ٢٤٧٣ (٢٠١٩)، لمنع المزيد من التصعيد العنيف لتمكين جميع الأطراف من الاتفاق على وقف إطلاق النار. ويجب تنفيذ تدبير حظر الأسلحة تنفيذا كاملا دون استثناء. وتود جنوب أفريقيا أن تذكّر المجتمع الدولي بالتزاماته بإنهاء الدعم العسكري لجميع أطراف النزاع والتمسك بحظر الأسلحة القائم كأساس للمفاوضات السياسية وتنفيذ وقف إطلاق النار.

لقد حان الوقت لتضافر جميع الجهود لتحقيق ذلك الهدف من أجل الشعب الليبي وتحقيق السلام والاستقرار في ليبيا ومنطقة جنوب الصحراء الكبرى.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكر جميع الذين سلطوا الضوء على مؤتمر برلين والعملية اللاحقة له وأيدوهما. وأود أن أؤكد من جديد على أن المؤتمر عقد حصرا لصالح الشعب الليبي ودعما للأمين العام وممثله الخاص، السيد غسان سلامة، في جهودهما الرامية إلى إحلال السلام في البلد. لذلك ستكون مداخلتي موجزة جدا، ونحن نواصل تأييد ما يحاول السيد سلامة القيام به. وأود، في هذه المرحلة، أن أشكره شخصيا وكذلك فريقه على التزامهم الثابت تجاه الشعب الليبي.

أولا، أود أن أقول إنني أشاطره من كل قلبي شعوره بالإحباط إزاء الحالة الراهنة. وقد سلط الضوء على المعاناة المؤسفة للضحايا المدنيين بسبب عدم التزام الأطراف بوقف إطلاق النار، مما أخل

بالهدنة التي التزما بها في برلين. وبات النساء والأطفال مرة أخرى من بين أكثر المتضررين.

ثانيا، أشاطر السيد سلامة استياءه من أن بعض البلدان التي التزمت في برلين بالامتناع عن التدخل في النزاع المسلح والشؤون الداخلية لليبيا هي من بين البلدان التي تقوم الآن بإيصال الأسلحة والمقاتلين الأجانب والذخائر والأسلحة المتقدمة إلى الطرفين. وأشاطر السيد سلامة غضبه وخيبة أمله إزاء السلوك الازدرائي لتلك الدول. وكما ذكر عدة متكلمين من قبل، فإن هذا السلوك يمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي.

ثالثا، أود أيضا أن أناشد أولئك الذين لهم نفوذ على الأطراف الليبية أن يفعلوا اللجنة العسكرية المشتركة، لأن ذلك طال انتظاره. وينبغي لجميع ذوي النفوذ ألا يدخروا جهدا في هذا الصدد وأن ينفذوا آليات المتابعة الأخرى المتفق عليها في برلين.

رابعا، استمعتُ بعناية شديدة إلى السيد سلامة يكرر النداء الذي وجهناه في عدة مناسبات في مجلس الأمن عقب مؤتمر برلين: وهو أن يعتمد المجلس بسرعة مشروع قرار يؤيد نتائج مؤتمر برلين، والذي من شأنه أن يخدم وظيفتين. أولا، سوف يرسل إشارة إلى شعب ليبيا بأن مجلس الأمن لن يتخلى عنه. وكما قال زميلي الإندونيسي في وقت سابق، نحن هنا لإنقاذ الأرواح، وسنبين للسكان أننا نقف معهم بإرسال تلك الرسالة واعتماد مشروع قرار له وزن. ثانيا، سوف يبعث برسالة قوية جدا إلى المفسدين، لأن قرارات مجلس الأمن ملزمة قانونا بموجب القانون الدولي. وإنني أحثّ جميع الذين ما فتئوا يتلكؤون ممن يتحلقون حول هذه الطاولة على المضي قدما الآن واعتماد مشروع قرار في أقرب وقت ممكن لصالح الشعب في ليبيا.

السيد أوفارت (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد غسان سلامة، على إحاطته بشأن آخر التطورات المتعلقة بليبيا. تؤيد إستونيا تأييدا تاما العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة في ليبيا والعمل الذي قام به الممثل الخاص لتحقيق تلك الغاية.

وترحب إستونيا بالالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر برلين بشأن ليبيا الذي عقد في ١٩ كانون الثاني/يناير. لقد تكلل المؤتمر بالنجاح، بوصفه خطوة نحو تهيئة المجال لعملية سياسية داخل ليبيا، ونهنئ جميع الدول والمنظمات الدولية المشاركة على تحقيق ذلك. بيد أنه يتعين الآن على جميع المشاركين اتخاذ خطوات ملموسة للوفاء بالتزامات مؤتمر برلين وتنفيذ نتائجه. والخطوة الأكثر إلحاحا في هذه المرحلة هي وضع حد لانتهاكات حظر الأسلحة. وفي هذا الصدد، من المهم توجيه رسالة موحدة من مجلس الأمن ومواصلة الضغط للتصديق على نتائج مؤتمر برلين.

إن التطورات في الحالة الأمنية في ليبيا والتقارير الأخيرة عن استئناف القتال في الميدان تبعث على القلق البالغ. وندعو جميع الأطراف إلى الالتزام بالهدنة التي تم الاتفاق عليها في برلين واتخاذ خطوات ملموسة نحو تحقيق وقف دائم لإطلاق النار. ومن الواضح تماما أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع. يستحق الشعب الليبي أفضل من ذلك.

وعلاوة على ذلك، فإن تحت تصرف مجلس الأمن أدوات وجزاءات للتعامل مع المفسدين للسلام والأمن في ليبيا. وينبغي له أن ينظر في استخدام تلك التدابير حينما وحيثما يكون ذلك ضرورياً. والخطوة الأساسية في التحرك نحو وقف إطلاق النار هي الحوار المباشر بين الأطراف الليبية. ونرحب ترحيبا كبيرا بترشيح ممثلي اللجنة العسكرية المشتركة لمحادثات ٥+٥ ونأمل أن يتسنى عقد الاجتماع الأول في أقرب وقت ممكن. إن الموافقة على شروط وقف إطلاق النار خطوة حاسمة من أجل المضي قدما والتركيز على العملية السياسية في ليبيا.

لا يمكن تحقيق هدف إقامة دولة ليبيا المستقرة، مع وجود مؤسسات وسلطة حكومية موحدة تعمل بكامل طاقتها، إلا من خلال عملية سياسية تقودها ليبيا وتملك زمامها. وينبغي

أن تكون العملية السياسية شاملة للجميع لكي تنجح حقا. ويكتسي التمثيل الكافي والمشاركة المجدية للنساء والشباب في جميع مراحل العملية أهمية حاسمة.

وأخيرا، يجب أن يظل التصدي لانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في صدارة جدول الأعمال. ونحتاج إلى مواصلة العمل من أجل حماية المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، ومحاسبة الجناة.

السيد أوغي (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكر السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام، والسيد ماتياس ليشارتس، الذي تكلم باسم رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، على إحاطتيهما الشاملتين والقيمتين. ونؤكد للمجلس أن النيجر، وهو بلد مجاور لليبيا تضرر بشكل مباشر جراء الأزمة، مستعد الآن أكثر من أي وقت مضى للمساهمة في الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى إيجاد حل سلمي للنزاع الليبي، الذي يشكل ضامنا لتحقيق الاستقرار في منطقة الساحل.

وبينما نرحب بالهدنة التي تم التقيد بها خلال مؤتمر برلين الدولي المعني بليبيا، فإن استئناف الأعمال القتالية مؤخرا تذكير صارخ بتعقيد النزاع، الذي يتفاقم بسبب التدخل الأجنبي والانتهاكات المستمرة والصارخة لحظر الأسلحة. وتدين النيجر بشدة هذا الوضع الراهن الذي يتسم بتدهور خطير في الحالة الإنسانية في البلد.

ومهما كررنا القول فلن يكفي للتأكيد على أنه ما لم يتم إيجاد حل للأزمة الليبية، سيستمر تعرض منطقة الساحل لأهوال الإرهاب، خاصة وأن الإرهابيين الدوليين ينشرون أخطر المنتسبين لهم وأكثرهم تمرسا في القتال هناك. إن ليبيا ليست بحاجة إلى نقل المزيد من الأسلحة والإرهابيين إليها؛ بل إنها بحاجة للسلام.

وفي هذا الصدد، نكرر دعوة الاتحاد الأفريقي إلى وقف إطلاق النار بين جميع الأطراف والعودة إلى عملية سياسية شاملة للجميع حتى يتمكن الليبيون من المشاركة في حوار فيما بينهم، وأن يكون هناك امتثال للحظر المفروض على الأسلحة وفرض جزاءات على المنتهكين.

وترحب النيجر بالاجتماع المعني بليبيا الذي عقد في الجزائر العاصمة في ٢٣ كانون الثاني/يناير، والذي جمع بين البلدان المجاورة وشاركت فيه ألمانيا. فقد كان ذلك الاجتماع خطوة جيدة في السعي إلى كفالةتحقيق الشمولية في المسألة الليبية، التي ما برح بلدي، النيجر، يدعو دوما إلى تحقيقها، وسيعمل مع البلدان المعنية من أجل النهوض بعملية السلام في البلد.

كما نرحب بالاجتماع الذي عقدته اليوم اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بليبيا التابعة للاتحاد الأفريقي في برازافيل، وندعو مجلس الأمن أن يأخذ في الاعتبار نتائجه التي سيتم إقرارها في مؤتمر القمة المقبل للاتحاد الأفريقي، المقرر عقده في أديس أبابا في غضون أيام قليلة.

وأخيرا، تشجع النيجر الأطراف الليبية على منح الأولوية للحوار ورفض أي تدخل خارجي في شؤونها.

السيد البعتي (تونس): في البداية، أحيي السيد غسان سلامة وأشكره على إحاطته البالغة الأهمية. ونحيي حضوره في اجتماع برازافيل وحرصه على ضرورة تضافر الجهود وتكاملها بما من شأنه إعانة الشعب الليبي الشقيق ليعرف الاستقرار قريبا. وأرحب بأخي، سعادة السفير طاهر السني، الممثل الدائم لليبيا لدى الأمم المتحدة، في هذا الحضور الأول له في أعمال المجلس.

لقد أثبتت الأحداث الأخيرة في ليبيا أن اللجوء إلى الخيارات العسكرية أبعد ما يكون عن الأسلوب المناسب لتجاوز الأزمة وتحقيق المطالب المشروعة للشعب الليبي في الحرية، والديمقراطية، وسيادة القانون، والتنمية، والإصلاح. ذلك أن حالة الانفلات

وعدم الاستقرار التي سادت على امتداد السنوات الماضية، وانزلاق الأوضاع نحو مواجهة عسكرية فاقم معاناة الشعب الليبي وراكم معاني اليأس والإحباط، كما زاد من تعقيد الأزمة وعرقلة مسار التسوية وتهديد وحدة ليبيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

ومن منطلق الروابط التاريخية والاجتماعية العريقة التي تجمعنا بالشقيقة ليبيا، وتأكيدا لحرص تونس الصادق على مساعدة الأشقاء الليبيين على تجاوز خلافاتهم، وحماية أمن ليبيا واستقلالها وسيادتها وتمكينها من استعادة استقرارها ومكانتها ودورها في المنطقة وفي العالم، يود وفد بلدي التأكيد على النقاط السبع التالية.

أولا، تجديد الدعوة لجميع الأطراف الليبية للالتزام بالهدنة والعمل على تحويلها – دون تأخير – إلى وقف دائم لإطلاق النار حقنا لدماء أبناء الوطن الواحد. ذلك أن حل الأزمة في ليبيا لا يمكن أن يكون عسكريا، بل يجب أن يتم من خلال الحوار البناء والتفاوض بين الليبيين أنفسهم، دون إقصاء أو تهميش، في إطار مصالحة وطنية شاملة.

ثانيا، تأكيد أهمية مؤتمر برلين، وتجديد ترحيبنا بمخرجاته، وعميق تقديرنا لجهود الحكومة الألمانية وكل الأطراف التي أسهمت في تهيئة الظروف لهذا الاجتماع، وخاصة اجتماع موسكو، وضرورة مواصلة الجهود من أجل وضع الآليات العملية لتنفيذ مخرجات برلين، ولا سيما عبر استكمال المفاوضات حول مشروع القرار المتعلق بهذه الجوانب، بما يمكن مجلس الأمن من الاضطلاع بمسؤولياته في هذا الشأن. ونحيي في هذا الصدد جهود المملكة المتحدة وألمانيا.

ثالثا، ضرورة احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وبالتالي تجديد رفضنا لأي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية لليبيا، ولكافة التدابير والأفعال التي تسهم في زيادة تأجيج النزاع. ونعبر عن عميق انزعاجنا مما استمعنا له بهذا الخصوص في هذا الصباح من السيد غسان سلامة.

رابعا، تجديد دعم تونس الكامل لجهود الأمم المتحدة ومبعوثها الخاص السيد غسان سلامة، ولا سيما مبادرة الخطوات الثلاث التي قدمها لدفع مسار التسوية السياسية. ونشيد بدور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ودول الجوار، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأفريقي في دعم العملية السياسية. وفي هذا الإطار، نثمن التئام اجتماع اللجنة الرفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي المعنية بليبيا اليوم في برازافيل. كما نتطلع إلى انعقاد مؤتمر المصالحة الليبية في أديس أبابا، في ربيع السنة الجارية.

وفي هذا السياق، نجدد التأكيد على أهمية تضافر الجهود لمساعدة الليبيين على تجاوز خلافاتهم والاحتكام إلى الحوار في إطار التوافق الوطني، بما يمهد السبيل أمام إعادة بناء مؤسسات دولتهم تحت سقف نظام مدني، والحفاظ على وحدة بلدهم وسيادته، وتحقيق تطلعات الشعب الليبي الشقيق. ويندرج إعلان تونس للسلام في إطار المساعي المتواصلة لبلدنا على أعلى مستوى بهدف حث الليبيين على التوصل عبر الحوار إلى صيغة توافقية للخروج من الأزمة الراهنة في إطار الاتفاق السياسي، واحترام الشرعية الدولية، والانتقال بهذه الشرعية إلى الشرعية الليبية التي ترتكز على مشروعية شعبية.

خامسا، ضرورة احترام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالشأن الليبي، وآخرها القرار ٢٤٨٦ (٢٠١٩) الذي دعا كافة الأطراف إلى الالتزام بوقف دائم لإطلاق النار، وحث جميع الدول الأعضاء على الامتثال لحظر السلاح، مع دعوة الأطراف الليبية إلى الالتزام بضبط النفس وحماية المدنيين والعمل البناء من أجل توحيد المؤسسات العسكرية والاقتصادية الليبية.

سادسا، نرحب بالأشواط التي تم قطعها في مسار الحوار الاقتصادي الليبي الذي احتضنت تونس جولته الأولى. ونشجع الأطراف الليبية على المضي قدما في هذا المسار لتجاوز الصعوبات التي يشهدها الاقتصاد الليبي في هذا الظرف الدقيق. كما نؤكد على ضرورة تجنب أي عرقلة لإنتاج النفط في ليبيا

وضمان تزويد كافة المناطق الليبية لما فيه مصلحة كافة أفراد الشعب الليبي الشقيق وتجنيب الوضع الاقتصادي والإنساني المزيد من المتدهور.

سابعا، من جانب آخر، نؤكد على أهمية احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في ليبيا، ونشدد على ضرورة بذل كافة الجهود لتحديد مصير المفقودين في ليبيا، على غرار النائبة الليبية سهام سرقيوة وأيضا الصحفيين التونسيين نذير القطاري وسفيان الشواربي المختطفين في ليبيا منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، والمواطن وليد الكسيكسي العامل في سفارة تونس في طرابلس منذ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

ونجدد في الختام التأكيد على أهمية الحفاظ على الزخم الحالي الذي تولد بعد مؤتمر برلين، والعمل على منع تدهور الأوضاع مجددا، مع ضرورة تركيز الجهود على دفع مسار التسوية السياسية ومحاربة الإرهاب والحيلولة دون استغلال التنظيمات الإرهابية للأوضاع الراهنة للتمدد في ليبيا وكامل المنطقة، وتهديد أمنها واستقرارها.

دعونا نركز عملنا على الليبيين الذين يعلقون أملا كبيرا على أعمالنا وعلى وحدتنا في هذا المجلس. إنها مسؤوليتنا ألا نخيب هذه الآمال.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فييت نام.

أشكر الممثل الخاص للأمين العام، غسان سلامة، والسيد ماتياس ليشارتس على إحاطتيهما. وتود فييت نام أن تشيد ببعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على جهودها وتصميمها.

ومع أخذ التطورات الأخيرة في ليبيا في الاعتبار، أود أن أدلى بالملاحظات التالية.

أولا، فيما يتعلق بالحل السياسي، تشدد فييت نام على أهمية كفالة عملية سياسية يقودها ويملك زمامها الليبيون، باعتبارها الحل الوحيد الممكن لكي نضع أخيرا نهاية للنزاع في ليبيا. ونرحب بنتائج مؤتمر برلين بشأن ليبيا ونثني على جهود ألمانيا والأمم المتحدة والأطراف المعنية الأخرى في هذا الصدد. ويحدونا وطيد الأمل أن يتسنى الحفاظ على هذا الزخم والبناء عليه من أجل حل سلمي في ليبيا. وينبغي للمجتمع الدولي ويجب عليه أن يدعم هذه العملية بشكل مجد وبناء.

وتتفق فييت نام في الرأي على أنه يتعين اعتماد مشروع قرار لتأييد نتائج المؤتمر وتنفيذها، ولا سيما لتحقيق وقف لإطلاق النار وتهيئة الظروف اللازمة للحوار بين الليبيين.

وعلاوة على ذلك، ندعو جميع الأطراف داخل وخارج ليبيا إلى الامتناع عن أي عمل قد يزيد من تعقيد الحالة. ومن الضروري أن تركز جميع التدابير على تحقيق المصالحة والتضامن والتقدم لصالح الجميع، مع مراعاة مواقف جميع الأطراف. ونرحب بتشكيل اللجنة العسكرية المشتركة ٥ +٥ ونأمل في أن تسهم قريبا في تحقيق وقف دائم لإطلاق النار.

ثانيا، فيما يتعلق بالجانب العسكري، نحن نتشاطر الشواغل التي أثارها الممثل الخاص للأمين بشأن استمرار الهجمات على الرغم من الهدنة الأخيرة. وقد استمر النزاع في ليبيا أكثر من ثماني سنوات، مما أسفر عن معاناة بالغة لليبيين وجيرانهم. ونحن ندين جميع الهجمات التي استهدفت المدنيين والمنشآت المدنية ونحث جميع الأطراف الليبية والجماعات المسلحة على ممارسة ضبط النفس. ويجب أن يتوقف استهداف المدنيين والمنشآت المدنية على الفور، ويجب في الوقت ذاته تهيئة الظروف الأمنية لإتاحة إيصال المعونة الإنسانية. ويساورنا أيضا بالغ القلق إزاء الوجود المتنامي للجماعات الإرهابية في ليبيا، وخاصة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ونلاحظ الجهود الأخيرة التي بذلتها الأطراف الليبية في مكافحة الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف ونشدد على ضرورة بذل المزيد من الجهود في التصدي لهذه التحديات.

ثالثا، فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة والتعاون الإقليمي، تؤيد فييت نام عمل الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام، والمنظمات الإقليمية والبلدان الأخرى في الإسهام في عملية السلام في ليبيا. وندرك أهمية دور البلدان المجاورة، المتضررة بشكل مباشر جراء الأزمة الليبية. ونحيط علما بخطة العمليات لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وندعم مساهمة البعثة في تنفيذ نتائج مؤتمر برلين، بما يتمشى مع ولايتها على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

رابعا، فيما يتعلق بمسألة الجزاءات، نبرز أهمية الامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن، بما فيها تلك المتعلقة بالجزاءات. ونحيط علما بملاحظة الممثل الخاص للأمين العام التي تفيد باستمرار انتهاك حظر السلاح، وندعو بقوة جميع الأطراف إلى احترام الحظر. وفي الوقت نفسه، نرى أن الجزاءات يجب أن تكون مستحقة وتستهدف بشكل محدد الأفراد والكيانات الذين يهددون السلام والأمن في ليبيا، بما يتمشى مع قرارات مجلس الأمن، ويجب ألا تؤثر سلبا على الأحوال المعيشية للمواطن الليبي العادي. وينبغي رفع الجزاءات بمجرد أن تسمح الظروف وتقتضي الضرورة.

وفي الختام، تؤكد فييت نام مجددا دعمها للشعب الليبي في سعيه نحو السلام والاستقرار. ونحن ملتزمون بالعمل على نحو بناء مع الأمم المتحدة والبعثة والمنظمات الإقليمية والأطراف المعنية للإسهام في عملية السلام في ليبيا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد السني (ليبيا): يسرني أن أهنئكم على عضويتكم وتوليكم لرئاسة المجلس هذا الشهر. كما نرحب بعضوية تونس والنيجر وإستونيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين بمناسبة مباشرة عضويتهم. كما نشكر السيد غسان سلامة والسيد ماتياس على إحاطتيهما.

وأرجو المعذرة إن أطلت قليلا في إحاطتي اليوم، ولكن ما يجري في بلدي يستحق أن نعطيه حقه.

في البداية، اسمحوا لي أن أترحم على أرواح كل الليبيين الأبرياء وكل الشهداء الذين كافحوا الإرهاب والاستبداد على مدار التسع سنوات الماضية. أحدثكم اليوم في وقت مفصلي وهام من عمر الأزمة في بلدي. أحدثكم اليوم بلسان المواطن الليبي والعديد من شعوب المنطقة التي وصلت إلى حالة من الغضب وفقدان الثقة في المجتمع الدولي، ليس اليوم فحسب بل منذ عقود، لأنهم ببساطة لم يجدوا إلا الصمت أو بيانات القلق والتنديد والاستنكار أمام كل ما يتعرضون له من قتل وتشريد ودمار. شعوب سأمت تسوية الظالم بالمظلوم والمعتدي بالمعتدى عليه والفاعل المبني دائما للمجهول.

إن ما يمر به بلدي اليوم من صراع واعتداء على عاصمته ليس وليد اللحظة بل هو نتاج لسلسلة من التدخلات والحروب بالوكالة وبشكل ممنهج منذ سنوات.

ففي عام ٢٠١١، عندما خرج الليبيون في ثورة فبراير مع شعوب المنطقة يطالبون بحقهم المشروع في التغيير والحرية، صدر قرار من هذا المجلس ١٩٧٣ (٢٠١١)، تحت الفصل السابع، عنوانه الأساسي حينها كان حماية المدنيين. لكن ماذا حدث بعد ذلك؟ استغل البعض هذا القرار في غفلة من شعبنا لتدمير البلد وتصدير الأزمات وتصفية الحسابات، فقط للسيطرة ونهب الثروات.

إن ما يحدث من عدوان على طرابلس ما هو إلا فصل آخر لخلق الفوضى وتغذية الصراع حتى لا تقوم لنا قائمة، مستغلين ضعاف النفوس والطامعين في السلطة. لذا فإن صمود طرابلس اليوم ليس لليبيا وحدها بل هو رمز لصمود شعوب المنطقة ضد

الثورات المضادة. صمود الطامحين للدولة المدنية أمام القوى التي تريد أن تضع الناس بين خيارين، إما الاستبداد وإما الدمار.

إن من يساهم في تفاقم أزمتنا اليوم هي دول تخشى من استقلال سلطة قرارنا، فهم يعلمون أن ليبيا بمواردها وبموقعها قادرة على لعب دور محوري، سياسيا واقتصاديا وأمنيا. لذلك لا يريدون لها أن تستقر وتزدهر. فهذه الدول تبني وتعمر بلادها بينما تهدم وتقتل أولادنا.

السيد الرئيس، إن على هذا المجلس مسؤولية أخلاقية أمام الليبيين لما وصلت إليه الأوضاع بعد تسع سنوات من الصراع؛ مسؤولية أخلاقية أمام الضحايا المدنيين الأبرياء، أطفالا وشبابا ونساء؛ أيا كانوا ومع من كانوا. ستة مبعوثين دوليين خلال تسع سنوات، والحال كما هو؛ والآن تمر عشرة أشهر من الاعتداءات وهذا المجلس عاجز عن إيقافها. لذا، وبعد ٧٥ عاما من عمر هذه المنظمة نعتقد أن الوقت قد حان لإدخال إصلاحات حقيقية لمنظومة عمل مجلس الأمن كما تقترحها المجموعة الأفريقية حسب اتفاق إزوليني وإعلان سرت.

لقد صدر منذ أيام تقرير الأمين العام (S/2020/41) بخصوص ليبيا الذي كشف حجم الانتهاكات والجرائم التي ارتكبت من قبل حفتر وداعميه؛ هذا العدوان الذي أعلن فيه ما أسماه الجهاد على طرابلس وذلك أثناء زيارة الأمين العام، في سابقة لم نسمع بها من قبل، وكانت تفصلنا أيام عن الملتقى الوطني الجامع في غدامس، هذا الملتقى الذي صدر من مجلسكم بيانات الدعم والترحيب لعقده.

إن العدوان الحالي تم الإعداد له منذ سنوات، ما أبعد المعتدي عن جميع الحلول السياسية. فقدمت له دول السلاح الثقيل والمدرعات والطائرات؛ هذا بالإضافة إلى ما تم توثيقه من استجلاب المرتزقة من تشاديين وسودانيين وفاغنر وغيرهم. وقد ذكر تقرير الأمين العام، على سبيل المثال، في الفقرة ٢٢ أن حفتر والقوات التابعة له نفذوا أكثر من ١ ٠٠٠ غارة جوية بينها ٦٠ غارة بطائرات مقاتلة أجنبية، وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر قصفت هذه الطائرات الكلية العسكرية في طرابلس مما أسفر عن مقتل ٣٢ طالبا؛ نعم قتل ٣٢ شابا في مقتبل العمر؛ طلاب عسكريون نظاميون يمثلون كل أنحاء ليبيا. فأي جيش هذا الذي يدعي الوطنية ويستهدف أبناء مؤسسة عسكرية؟ أم كانوا إرهابيين؟ يضاف هؤلاء الشباب إلى آلاف المدنيين والنازحين من أطفال ونساء وشيوخ يقتلون تحت الأنقاض؛ أنس ومالك وسند، وزكريا، أربعة أطفال قتلوا أول أمس وهم في طريقهم إلى المدرسة في منطقة الهضبة. ومن قبلها مجزرة الفرناج، ومقتل أطفال عائلة كشيرة، وقصف المستشفيات الميدانية، ومقتل أطباء ومسعفين مثل الدكتور أيمن الهرامة، والدكتور سامر السباعي؛ بالإضافة إلى استهداف المطارات المدنية والمدارس وغيرها. كل هذا ولم نسمع منكم للأسف اسم الفاعل.

لم يسلم من العدوان مركز إيواء المهاجرين في تاجوراء الذي قُصف بطيران أجنبي في تموز/يوليه الماضي، ما أودى بحياة ٥٣ مهاجرا جلهم أفريقيون، وأكد ذلك تقرير البعثة الأممية والمجلس الأعلى لحقوق الإنسان منذ أيام. هذه أمثلة من سلسلة الجرائم والانتهاكات، وحالات النزوح غير المسبوقة والتي لم تشهد طرابلس لها مثيلا في التاريخ الحديث أو القديم. ناهيك عن إغلاق الموانئ النفطية والتلاعب بقوت الليبيين. يضاف إلى ذلك ما أشار إليه تقرير الأمين العام ذاته عن المنطقة الشرقية من ارتكاب مليشيات حفتر سلسلة من الإعدامات العلنية أمام الكاميرات، والعثور على جثث مجهولة الهوية بمكب النفايات، وحالات متكررة من الخطف والتعذيب كما حدث للناشط أحمد ركوافي والنائبة في البرلمان سهام سرجيوه، المغيبة منذ ستة أشهر. وبعد هذا كله ما زال هناك من يساوي بين المعتدي والمعتدى عليه.

وللأسف نرى دولا تساند وتدعم هذه الانتهاكات والجرائم. فبالإضافة إلى ما وجدناه نحن من أدلة، أكد كذلك تقرير لجنة الخبراء التابعة لهذا المجلس (S/2019/914) تورط دولة الإمارات ١١ مرة. فعلى سبيل المثال دعمت المعتدي بالمدرعات

وأنظمة الدفاع الجوي والطائرات المسيرة والمقذوفات الليزرية. بل وكشفت وزارة الخارجية السودانية أول أمس تقارير عن إرسال شركات إماراتية لشباب سودانيين إلى ليبيا دون علمهم. وفي نفس الإطار كشف التقرير (S/2020/812) عن تقديم السلطات المصرية العتاد والمشاركة في ضربات جوية شرق وغرب ليبيا على مدار السنوات الأخيرة. وهنا نتساءل لماذا هذا التدخل في شأننا؟ فأين الإمارات وأين نحن، وبيننا وبينها آلاف الأميال؟ أليس هذا دعم للانقلابيين على الشرعية؟ وإذ نتفهم حرص مصر على أمنها القومي، لا نفهم كيف للشقيقة الكبرى للأمة العربية أن تورط نفسها وتدعم من يقتل أبناء شعبه ويسعى إلى الفوضى ويهدد الاستقرار في الداخل وفي المنطقة، في سابقة لم تحدث من قبل بين الدولتين الجارتين؟ وهنا أيضا أستغرب من حديث ممثلة فرنسا التي تحدثت عن خروقات هذه الأيام للحذف وتناست تسمية أسماء الدول التي تدعم العدوان وقامت بنفس الخروقات؛ وللأسف ذكر اسم دولتها في تقارير لجنة العقوبات عندما كشفنا صواريخ جافلن في غريان التابعة لقوات حفتر وكان رد الحكومة الفرنسية حينها إن هذه الصواريخ لدعم قوات عسكرية خاصة فرنسية في عام ٢٠١٤. فهل أخذتم موافقة هذا المجلس والسلطات بهذا الخصوص؟ ونقول للدول الداعمة للاعتداء إن رهانكم كان خاسرا، فانحازوا للسلم وساهموا في حقن الدماء، حتى لا يذكركم الليبيون بأنكم ساهمتم في سفكها؛ فرغم حرصنا الشديد على السلام إلا أننا لن نفرط في الثوابت الوطنية، ولن نقبل بسلام منقوص يجعلنا عرضة للتهديد المستمر. إن جيشنا الوطني وأبطال عملية بركان الغضب على أتم الاستعداد وفي كامل الجاهزية؛ وبفضل بسالتهم وتضحياتهم حطموا حلم المعتدي على أسوار طرابلس. فنحن نمارس حقنا المشروع وبكل الوسائل في الدفاع عن شعبنا ومدننا ومبادئنا.

نحن نقدر ونحترم جهود لجنة العقوبات في رصد ومتابعة كل الانتهاكات ولكن أصبحنا نتساءل عن جدواها وفعاليتها. فإن الكشف عن تورط دول بعينها في الخروقات يضعنا أمام أمرين إما أن تكون الاتهامات الموجهة لها باطلة، لذا عليها أن تدافع عن نفسها، وإما أن تكون مذنبة وإذا تجب محاسبتها.

ورغم إننا سئمنا طواف العواصم وكنا وما زلنا ندعو للقاء الليبيين في الداخل كما كان من المفترض أن يحدث في غدامس إلا أننا نرحب بكل المبادرات والجهود الدولية لإحلال السلام. وفي هذا الإطار نود أن نؤكد دعمنا لدور الاتحاد الأفريقي لحل الأزمة الليبية، والذي يحاول البعض تهميشه. وفي هذا الصدد نقدر جهود المجموعة الأفريقية في هذا المجلس كما نشكر جهود رئيس جمهورية الكونغو ساسو نجيسو الذي يترأس اللجنة العليا لليبيا، والتي عقد اجتماعها صباح اليوم في برازافيل في وقت امتنع فيه حفتر ومن معه عن المشاركة، في استهزاء واضح للمساعي الأفريقية. نحن من جانبنا ندعم هذا التحرك الأفريقي في اتجاه المصالحة الوطنية ليكون مكملا لخطة الأمم المتحدة والمبعوث الأممي.

ونرحب أيضا بمبادرة روسيا الاتحادية وتركيا لإعداد اتفاقية وقف إطلاق النار رغم رفض الطرف الآخر التوقيع عليها في موسكو ونتمنى من روسيا الاستمرار في مساعيها لإنجاح هذه المبادرة. وفي هذا السياق نثمن جهود ألمانيا بقيادة المستشارة أنجيلا ميركل لعقد مؤتمر برلين رغم كل الصعوبات والتحديات. وفي هذا الشأن نود توضيح الآتي:

أولا، إن استمرار الخروقات من قبل المعتدي بعد مؤتمر برلين ورفضه التوقيع على وقف إطلاق النار ورفضه المشاركة حتى الآن في اللجنة العسكرية ٥+٥ والمفترض عقدها أول أمس في جنيف يؤكد للجميع مرة أخرى عدم نيته للسلام، وهذا ما أعلنه الناطق باسمه يوم الأحد الماضي عندما قال وهنا اقتبس ”إن ذهابنا إلى المؤتمرات الدولية ليس للبحث عن حل بل نحن مقتنعون أن الحل يكمن في البندقية ومخزن الذخيرة“. انتهى الاقتباس.

ثانيا، إن استمرار خرق الهدنة قد يجعلنا نعيد النظر في المشاركة في أي حوار قبل وقف هذه الانتهاكات وانسحاب المعتدي من حيث أتى ورجوع النازحين إلى ديارهم.

ثالثا، نطالب مجلس الأمن بالإسراع بإصدار قرار يدعم مخرجات مؤتمر برلين والوقوف بجدية في وجه المعرقلين ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات وجرائم الحرب؛ ونؤكد أننا سنلاحق الدول المتورطة في جميع المحافل الدولية.

رابعا، إن أي حوار سياسي يجب أن ينطلق من اتفاق السياسي الليبي، وإننا نرى أن الخيار الأفضل لإنهاء هذه الأزمة هو احترام إرادة الليبيين والمسار الدستوري، والذهاب مباشرة لانتخابات رئاسية وبرلمانية بإشراف أممي ودولي يشارك فيها الليبيون من كل التيارات والانتماءات، ودون إقصاء ليختار الشعب قياداته، ولكي تُوحد المؤسسات وتُبنى الدولة الديمقراطية الحديثة.

تستخدم دائما ثلاث ذرائع لتبرير العدوان، وهي: مكافحة الإرهاب، والقضاء على الجماعات المسلحة، والتوزيع العادل للثروات. فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، ما برحنا نتعاون مع العديد من الدول، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، للقضاء على بؤر الإرهاب أينما وجدت. وما تحرير سرت من داعش ببعيد. لقد تحقق ذلك بفضل أفراد قوات البنيان المرصوص الذين يدافعون عن طرابلس اليوم، ثم يصفهم البعض زورا بالإرهابيين، بل تم الغدر بهم وخرق الهدنة واستشهاد عشرة منهم يوم الأحد الماضي في هجوم أبو قرين، والمعارك مستمرة حتى هذه اللحظة. نحن لم ولن نزايد، أو ننكر فضل كل ليبي ضحى بنفسه وحارب الإرهاب، سواء في الشرق أو الغرب أو الشمال أو الجنوب. ولكن هناك من يتاجر بدمائهم للوصول إلى السلطة.

أما فيما يتعلق بذريعة التشكيلات المسلحة، فعلينا أن نواجه الواقع. هناك تشكيلات مسلحة في كل مدينة وكل منطقة ليبية بشكل أو بآخر. ومنها القبلي أو المناطقي أو الفكري. لا يجوز وضعها جميعاً في سلة واحدة، إذ أن استمرار الفوضى وانتشار الأسلحة، وتدهور الحالة الاقتصادية في البلاد على مر السنوات. والأهم من ذلك دعم بعض الدول بالمال والسلاح لها. كل ذلك ساهم في إنشاء تلك المجموعات. ومع ذلك تمكنا من خلال الترتيبات الأمنية بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة، وبإمكانيات محدودة من تقليص عددها ونفوذها بشكل ملحوظ وإعادة إدماج عدد كبير من عناصرها، وهذا ساهم، على سبيل المثال، في وجود أكثر من ٤٠ بعثة دبلوماسية في طرابلس حتى نيسان/أبريل الماضي. بالتأكيد لا يزال الطريق طويلا، وتحدث بعض الخروقات، لكن على الجميع أن يعلم بأن الكثير من شبابنا الذين أجبرتهم الظروف على الانخراط في هذه التشكيلات ظُلموا، بل أن كثيرا منهم يتحلون بالوطنية وحبهم لبلدهم ويتفوقون كثيرا على ممن يصفون أنفسهم بالنُخَب، وعلاج مشكلة تلك التشكيلات لا يأتي بالمواجهة المسلحة، أو الرضوخ للحكم العسكري، بل بالحوار والمصالحة والاستيعاب، وتحريك عجلة الاقتصاد.

أما فيما يتعلق بذريعة التوزيع العادل للثروات، وهي ذريعة تستخدمها بعض الدول سعيا منها لتمرير ولايات للوصاية على مواردنا، فهي ذريعة زائفة. إذ أن أكثر من ٦٠ في المائة من موارد الدولة تذهب إلى المرتبات، ونحو ٢٠ في المائة تتمثل في شكل دعم يوزع على جميع الليبيين. أما الباقي فلا يكفي لتغطية أي نفقات تسيرية أو مشاريع إنمائية. كان من الأجدى هنا لو تكلمنا عن تأثير الهيئات الموازية على الثروات. فعلى سبيل المثال، طبع المصرف الموازي ١١ مليار دينار خارج إطار الدولة، وتم اقتراض حوالي ٣٥ مليار دينار من المصارف التجارية، وبلغ الدين العام ٥٠ مليار دينار. هذه كلها مؤشرات على أن النظام الاقتصادي في ليبيا يحتاج إلى إصلاح جذري. ونحن بحاجة إلى قوانين فاعلة لإرساء الشفافية ومكافحة الفساد. بيد أن التوزيع العادل للثروات يكفله دستور الدولة وتشريعاتها، بتفعيل الإدارة اللامركزية والاستخدام الأمثل للموارد، والعدالة التنموية والاجتماعية. وفي معرض الكلام عن الدستور الذي أعدته

لجنة منتخبة من الشعب وتتجاوزه كل المبادرات السياسية، من المؤسف أنه لم ير النور، وحُرم أبناء الشعب الليبي من حقهم في الاستفتاء عليه لقبوله أو رفضه أو تعديله، من قبل نفس تلك الفئة ومن يدعمها، والذين يريدون الاستحواذ على السلطة بالقوة.

من بين أولويات الحكومة حماية أصول الشعب الليبي. وفي هذا السياق، قامت المؤسسة الليبية للاستثمار بالتنسيق مع فريق الخبراء، بوضع استراتيجية جديدة للحكم الرشيد والشفافية في نظامها الإداري. ونؤكد من جديد أننا لا نرغب في رفع تجميد الأصول في هذه المرحلة من الانقسام، على الرغم من أننا نعلم أن عدة دول ومصارف تستغل هذا التجميد. بيد أننا نطالب بأن نتمكن من إدارتها لتجنب الخسائر السنوية بملايين الدولارات. وبناء على ذلك، نسجل تحفظنا على مقترح فريق الخبراء الجديد بتجميد أصول الشركات التابعة للمؤسسة، مما سيؤثر سلبا على الإيرادات والاستثمارات مع الدول التي تعمل بها.

في الختام، نؤكد أننا نمد يدنا للسلام، فكنا ولا نزال المبادرين لحقن الدماء، ولن ندخر جهدا في ذلك المجال، فقبل العدوان كنا أقرب للمصالحة مع الجميع، سواء مع أنصار النظام السابق، أو المصالحات بين المدن والقبائل، ورأينا عودة الكثير من المهجرين والنازحين لبيوتهم واستردادهم لممتلكاتهم. إن المعركة اليوم ليست بين الشرق والغرب، كما يحاول البعض تسويقها، بل إنها حرب يقودها فرد من أجل السلطة، وأبناؤنا وقودها. إن المعارك التي تنتظر شبابنا يجب أن تكون معارك البناء والتعمير، لا معارك الهدم والتدمير. فليعلم الجميع أن الليبيين سوف يتصالحون. ولن ينجح أحد في زرع الفتنة بيننا، وستكفل دولة القانون محاكمة المذنبين، ولن تنجح بعض الدول في تقسيمنا. فمهما اتفقنا أو اختلفنا مع الأنظمة التي حكمت ليبيا، فقد وحدت الملكية بلادنا، والنظام السابق لم يقسمها، لذلك لن نسمح اليوم بتغيير ذلك. إن ليبيا ستتذكر من وقف معها في محنتها، ومن ساهم في قتل أبنائها وإشعال أزمتها. ولئن كانت ليبيا جريحة اليوم فإنها ستتعافى غدا، وستعود قوية موحدة ذات سيادة. شاء من شاء وأبى من أبى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رُفِعت الجلسة الساعة ١٢/١٥.